



مدى كفاءة المصارف الاسلامية في ضبط عملية منح الائتمان المصرفي

دراسة حالة بنك سورية الدولي الاسلامي

The efficiency of Islamic banks in controlling the process of granting
bank credit

Case study Syria International Islamic Bank

بحث مقدم لنيل درجة ماجستير إدارة الأعمال التخصصي MBA

إعداد:

الطالب فادي سيف Fadi_64079

إشراف:

د.مهند أرناؤوط

العام الدراسي

2016



مدى كفاءة المصارف الاسلامية في ضبط عملية منح الائتمان المصرفي

دراسة حالة بنك سورية الدولي الاسلامي

The efficiency of Islamic banks in controlling the process of granting
bank credit

Case study Syria International Islamic Bank

بحث مقدم لنيل درجة ماجستير إدارة الأعمال التخصصي MBA

إعداد:

الطالب فادي سيف Fadi_64079

إشراف:

د.مهند أرنؤوط

الإهداء

إلى من اعتلى الشيب رأسه حتى شبينا ، ومن تحت أقدامها تكمن الجنة ، أبي و أمي الغاليين

إلى الأب الروحي و الرجل الحكيم و القدوة الحسنة ... والد زوجتي الغالي

إلى من وقفت بجانبني و أزررتني و تحملت معي مشاق الدراسة و التعب و مصاعب الحياة...حبيبتي ورفيقة دربي زوجتي الغالية

إلى من أرى الدنيا من خلالهم متمنياً لهم المستقبل و الحياة الكريمة نور عيوني أبنائي الغاليين

إلى من أحببتهم من كل قلبي ... معاً تربينا و معاً سيبقى يجمعنا قلب واحد إخوتي نبض قلبي

إلى زملائي في الجامعة و زملائي في العمل ورفاقي الأحباء

إلى كل هؤلاء أهدي هذا البحث المتواضع

شكر وتقدير

الحمد والشكر أولاً و أخيراً لله سبحانه وتعالى على عظيم نعمه التي لا تعد ولا تحصى و على فضله و كرمه الذي لا يرد و له الحمد و له الشكر على أن وفقني لإتمام هذا البحث، و الصلاة و السلام على خير المرسلين .

نزولاً عند قول النبي صلى الله عليه و سلم " لا يشكر الله من لا يشكر الناس " فإنه يطيب لي عرفاناً بالجميل أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لأستاذي الفاضل المشرف على بحثي الدكتور مهند الأرناؤوط الذي تفضل علي و أعطاني من وقته و اهتمامه الثمينين، فكان نعم الناصح و نعم المشرف ، فجزاه الله عني كل خير و بارك الله له في علمه و عمره .

كما أنني أخص بالشكر الجامعة الافتراضية السورية وأعضاء الهيئة التدريسية بالكامل لما تم تقديمه من تسهيلات ودعم في مجال الدراسة في الجامعة.

وأتقدم بالتقدير والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل الذين شرفوني بحضورهم وملاحظاتهم القيمة والمفيدة.

و في النهاية يسرني أن أتقدم بالشكر لكل من ساهم في إنجاز وإنجاح بحثي هذا و من ضمنهم بنك سورية الدولي الإسلامي، وكل من قدم لي يد العون فيها، و كل صديق و زميل أزرني في بحثي .

ملخص البحث

الطالب: فادي سيف

العنوان: مدى كفاءة المصارف الاسلامية في ضبط عملية منح الائتمان المصرفي (دراسة حالة بنك سورية الدولي الاسلامي).

عام: 2016

الجامعة الافتراضية السورية

إشراف الدكتور: مهند أرناؤوط

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى كفاءة المصارف الاسلامية في سورية في ضبط عملية منح الائتمان المصرفي من خلال دراسة حالة بنك سورية الدولي الاسلامي، و ذلك من خلال تشخيص واقع عملية منح الائتمان في البنك، بهدف التعرف على العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار في عملية منح الائتمان، و تحديد الأهمية النسبية لهذه العوامل، و الكشف عن العوامل التي يتم إغفالها في عملية اتخاذ القرار الائتماني، و ذلك من خلال اختبار عملية منح الائتمان في البنك بنموذج مقترح يجمع بين ثلاثة نماذج لمعايير منح الائتمان المصرفي و المعروفة بـ 5C's، 5P's، و PRISM، و منه سيتم الكشف عن جوانب القصور لتدعيمها من خلال المقترحات و بما يسهم في ترشيد عملية منح الائتمان في بنك سورية الدولي الاسلامي.

تألف مجتمع الدراسة من جميع العاملين المعنيين بعملية منح الائتمان في بنك سورية الدولي الاسلامي و المتمثلة بكافة الجهات الرقابية المسؤولة عن مراقبة عمليات منح الائتمان و الجهات المنفذة لعمليات منح الائتمان و قد تم مسح شامل لكافة مجتمع الدراسة. و تم الاعتماد على أسلوب التحليل الكمي من خلال برنامج SPSS لعرض و تحليل نتائج الدراسة. كذلك تم الاعتماد على منهجية التوثيق من خلال مراجعة السجلات الخاصة بالقوائم المالية المنشورة على مواقع البنوك العاملة في سورية.

ومن أهم النتائج التي خلصت بها الدراسة: يوجد للعوامل التالية (السمات الخصية للعميل، القدرة، رأس المال، الضمانات، الظروف المحيطة، الغرض من الائتمان، الإدارة، التوقعي المستقبلي) دوراً مهماً في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في بنك سورية الدولي الاسلامي. كما تأتي الأهمية

بالدرجة الأولى في عملية اتخاذ القرار الائتماني للضمانات، ثم قدرة العميل، ثم رأس المال، ثم التوقع المستقبلي، ثم السمات الشخصية للعميل، ثم الظروف المحيطة، ثم الإدارة، ثم الغرض من الائتمان المطلوب.

و قد خلصت الدراسة بعدد من التوصيات، أهمها: رفع مستوى الاهتمام بدراسة شخصية العميل خصوصاً فيما يتعلق بوضعه القانوني لارتباطه بمدى جديته و قدرته على سداد الائتمان الممنوح له. و رفع مستوى الاهتمام بالتحقق من مدى كفاءة الإدارة لدى العملاء و الشركات طالبي الائتمان، خاصة فيما يتعلق بكفاءة الإدارة في استثمار الموارد البشرية العاملة لديهم، لما له من أهمية في استمرارية بقاء النشاط الخاص بهم. و كذلك رفع مستوى الاهتمام في دراسة طلب الائتمان عندما يزداد مبلغ الائتمان المطلوب، و رفع مستوى الاهتمام في دراسة طلب الائتمان بازدياد مدة سداد الائتمان المطلوب، و ذلك لارتفاع المخاطر المحيطة بالائتمان عند ازدياد مبلغ و مدة السداد المطلوب.

Abstract

This study aims to detect the efficiency of Islamic banks in Syria in controlling the process of granting bank credit, "case study Syria International Islamic Bank", through diagnosis the status of granting credit process in the bank, in order to identify the factors that are taken into account in the process of granting credit, and determine the relative importance of these factors, and reveal the factors that are overlooked in the credit decision-making process, through examine the granting credit process in the bank by proposed model which combines three models of granting credit standards which so-called 5C's, 5P's, and PRISM. Then reveal the shortcomings in order to strengthen through the suggestions to contributing rationally the process of granting credit in Syria international Islamic Bank.

The most important results of the study are: The following factors (the character of the client, capacity, capital, collateral, the surrounding conditions, and the purpose of the credit, the management, and the prospect), have an important role in deciding the granting of bank credit in Syria International Islamic Bank. Also, the importance of decision making process comes primarily in collaterals, then the ability of the client, then the capital, then the prospect, then the character, then the conditions, then the management, and then the purpose of the granted credit.

The most important recommendations of the study are: To raise the level of concern in studying customer's character especially with regard to legal status is related to the extent of its seriousness and its ability to repay the granted credit. And to raise the level of concern in verifying the extent of management efficiency of customers and companies, particularly their management efficiency in the investment of human resources they have, because of its importance in the continuity of their own activity. As well as to raise the level of concern in the study of credit demand when the desired amount of credit increased, and to raise the level of concern in the study of credit demand when the repayment period increased, because of increasing the surrounding credit risk when the amount and the repayment period of demand credit increased.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
1	الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة
1	مقدمة
3	أولاً- مشكلة الدراسة
9	ثانياً- أهداف الدراسة
9	ثالثاً- أهمية الدراسة
9	رابعاً- منهجية الدراسة (أسلوب الدراسة، استراتيجية الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، أدوات جمع و تحليل البيانات)
10	خامساً- متغيرات الدراسة
11	سادساً- حدود الدراسة
12	الفصل الثاني: الاطار النظري
12	أولاً- مفهوم الائتمان المصرفي
12	ثانياً- أهمية الائتمان المصرفي
13	ثالثاً- أشكال الائتمان المصرفي
17	رابعاً- تكلفة الائتمان المصرفي
18	خامساً- مزايا و عيوب الائتمان المصرفي
18	سادساً- معايير منح الائتمان المصرفي

28	سابعاً- العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان المصرفي
29	ثامناً- مخاطر الائتمان المصرفي
30	تاسعاً- إدارة مخاطر الائتمان المصرفي
34	الفصل الثالث: الاطار العملي
34	أولاً- لمحة عن بنك سورية الدولي الاسلامي
35	ثانياً- أداة الدراسة
37	ثالثاً- الأساليب الإحصائية
37	رابعاً- فحص صدق و ثبات الاستبيان
43	خامساً- تحليل البيانات
61	سادساً- النتائج و التوصيات
67	قائمة المراجع
70	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
6	استعراض الدراسات السابقة	1/1
28	نماذج معايير منح الائتمان المصرفي	2/2
36	تصنيف مقياس ليكارت السباعي	3/3
36	توزيع الاستبيان على مجتمع الدراسة حسب الهيكل التنظيمي للبنك	4/3
38	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول (الشخصية)	5/3
38	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني (القدرة)	6/3
39	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث (رأس المال)	7/3
39	الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع (الضمانات)	8/3
40	الصدق الداخلي لفقرات المحور الخامس (الظروف المحيطة)	9/3
41	الصدق الداخلي لفقرات المحور السادس (الغرض من الائتمان)	10/3
41	الصدق الداخلي لفقرات المحور السابع (الإدارة)	11/3
42	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثامن (التوقع المستقبلي)	12/3
43	معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ	13/3
44	توزيع مجتمع الدراسة حسب طبيعة الوظيفة	14/3
44	توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة	15/3

45	توزيع مجتمع الدراسة حسب الدرجة العلمية	16/3
45	نتائج فقرات المحور الأول (الشخصية)	17/3
47	نتائج فقرات المحور الثاني (القدرة)	18/3
49	نتائج فقرات المحور الثالث (رأس المال)	19/3
50	نتائج فقرات المحور الرابع (الضمانات)	20/3
52	نتائج فقرات المحور الخامس (الظروف المحيطة)	21/3
55	نتائج فقرات المحور السادس (الغرض من الانتماء)	22/3
56	نتائج فقرات المحور السابع (الإدارة)	23/3
59	نتائج فقرات المحور الثامن (التوقع المستقبلي)	24/3
60	نتائج المحاور الرئيسية	25/3

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
3	مقارنة بين البنوك الإسلامية السورية	1

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة
1	قرار مجلس النقد والتسليف رقم (93/م ن/ب4) تاريخ 2004/12/19	71
2	الهيكل التنظيمي لبنك سورية الدولي الاسلامي	80
3	نموذج الاستبيان	81

الفصل الاول : الاطار المنهجي للدراسة

مقدمة:

يُعتبر الائتمان المصرفي من أهم الوظائف الرئيسية التي تقوم بها البنوك التجارية (شاهين، 2010)، إذ يلعب دوراً مهماً في تحقيق الربحية لها، و ذلك نظراً لكونه من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاطات الاقتصادية المختلفة، و بالتالي فإن ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك يؤدي إلى ارتفاع الفوائد و العمولات التي تعتبر كمصدر للإيرادات في تلك البنوك، كما أنّ ارتفاع نسبة القروض الممنوحة تؤدي إلى ارتفاع المخاطر المرتبطة بها نتيجة احتمال عدم سدادها. (زميت، 2005- 2006، ص:35).

ينشأ الائتمان المصرفي من خلال قيام البنك بتوظيف أموال المودعين عن طريق منحها لطالبي الائتمان المصرفي، وحيث أنّ البنك ملتزم بالوفاء بأموال المودعين حال انتهاء أجالها أو عند طلبها، فإن تعثر الحاصلين على الائتمان عن السداد بتاريخ الاستحقاق يعرض البنك إلى خسائر مالية تؤثر على إيراداته و على مركزه المالي (كراسنة، 2006).

ترتبط قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته بدرجة كبيرة بمدى كفاءته في استرداد الائتمان الممنوح، و التي تتحدد في مدى اتباعه لأسس سليمة في عملية منح الائتمان تقوم على تجنب مخاطر عدم سداد المقترضين بتاريخ الاستحقاق أو ما يسمى مخاطر الائتمان (رضا و جودة، 1999، ص213).

ازداد الاهتمام العالمي في التركيز على الأسس السليمة لإدارة مخاطر الائتمان، خصوصاً بعد توالي الأزمات المالية و المصرفية، فقد أصدرت لجنة بازل عدة وثائق في هذا المجال، أهمها ما يدعو إلى إنشاء بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان، و توفير إجراءات سليمة لمنح الائتمان المصرفي، و المحافظة على عملية إدارة و قياس مراقبة الائتمان، و التحقق من كفاية الرقابة على مخاطر الائتمان المصرفي (Basel Committee, 2000. P5).

بدأت البنوك في جميع أنحاء العالم بالتركيز على بناء سياسات ائتمانية سليمة لكي تسترشد بها المستويات الإدارية المختلفة للبت في طلبات الائتمان المقدمة، و تمكنها من تخفيف المخاطر المحيطة بالائتمان، و تتضمن الإجراءات الواجب اتباعها في دراسة طلب الائتمان المقدم من العميل، و كذلك الأساليب المتبعة في دراسة وضعه المالي، و تحديد سعر الفائدة، و نوع الضمانات المقدمة (الراوي، 2003، ص166-167).

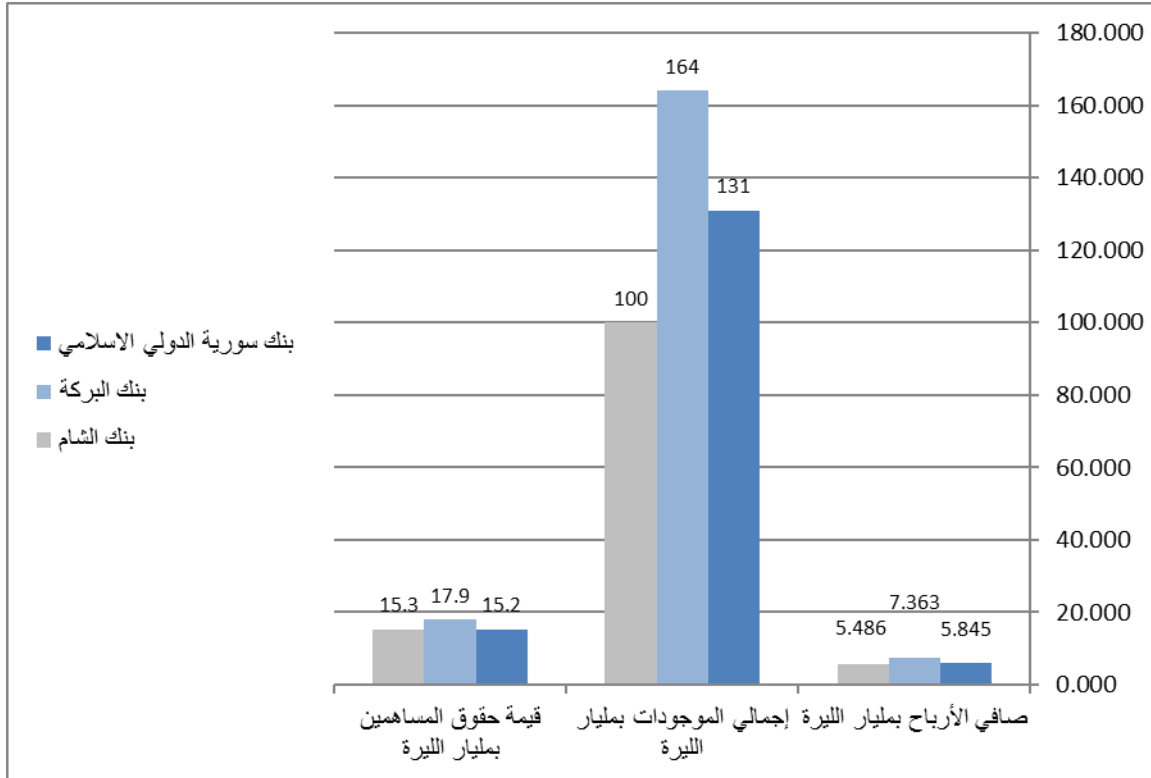
لقد أولى مجلس النقد و التسليف في الجمهورية العربية السورية اهتماماً كبيراً بمجال المخاطر الائتمانية ، متجلباً ذلك من خلال القوانين و التشريعات الصادرة عنه و المعممة على جميع البنوك العاملة في سورية، و المنشورة أيضاً على الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، و منها القرار رقم (93/م/ن/ب4) تاريخ 2004/12/19 (ملحق رقم 1) المتعلق باعتماد معايير إدارة مخاطر الائتمان المستند إلى مبادئ إدارة مخاطر التسليف الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية التي تنص على ضرورة وضع إدارات البنوك سياسة لإدارة مخاطر الائتمان وأن تقوم بمراجعتها بشكل دوري، وأن تقوم بتطويرها وتطوير الإجراءات الخاصة بها والعمل على تحديد و قياس ومراقبة ومتابعة المخاطر الائتمانية، على أن تعكس هذه السياسة مدى إمكانية تحمّل المصرف لمخاطر الائتمان ومستوى الأرباح التي يطمح في تحقيقها في ظل هذه المخاطر وأن تتضمن أيضاً كافة الجهات والنشاطات والقطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية المنوي التعامل معها، و أن تتضمن المخاطر الائتمانية الممكن القبول بها أو تحملها والأرباح المتوقعة منها (مصرف سورية المركزي، 2016).

و في سياق مختلف شهد القطاع المصرفي السوري تطوراً كبيراً في مجال الصيرفة الإسلامية، فعلى الرغم من أن البنوك الإسلامية لم تبدأ عملها في سورية إلا في الربع الأخير من عام 2007، إلا أن حجم ودائعها في عام 2008 وصل إلى 35 مليار ليرة سورية، أي ما نسبته 11.4% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي الخاص. و في عام 2009 وصل إلى 57 مليار ليرة سورية، أي ما نسبته 14.5% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي الخاص. و في عام 2010 وصل إلى 79 مليار ليرة سورية، أي ما نسبته 15.5% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي الخاص، و في عام 2011 انخفضت الودائع إلى 54 مليار ليرة سورية بسبب الأزمة في سورية، و لكنها شكّلت ما نسبته 16.8% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي الخاص (مصرف سورية المركزي، 2016).

انطلاقاً من هذه الأهمية، فقد بات من الضروري الوقوف على واقع عملية منح الائتمان في البنوك الإسلامية في سورية و التأكد من مدى سلامتها. و قد تناول هذا البحث بنك سورية الدولي الإسلامي الذي يعتبر أحد أهم البنوك الإسلامية في سورية، حيث بلغ صافي أرباحه بنهاية عام 2015 نحو 5.845 مليار ليرة سورية، و قد بلغت قيمة موجوداته عن الفترة نفسها نحو 131 مليار ليرة سورية، و بلغت قيمة حقوق المساهمين نحو 15.2 مليار ليرة سورية. في حين بلغ صافي أرباح بنك البركة لنفس الفترة نحو 7.363 مليار ليرة، و بلغت قيمة موجوداته 164 مليار ليرة سورية، و بلغت قيمة حقوق المساهمين 17.9 مليار ليرة سورية. كما بلغ صافي أرباح بنك الشام لنفس الفترة نحو 5.486 مليار ليرة سورية، و بلغت قيمة موجوداته 100 مليار ليرة سورية، و بلغت قيمة حقوق

المساهمين نحو 15.3 مليار ليرة سورية (بنك سورية الدولي الاسلامي، بنك الشام، بنك البركة، (2016). و يبين الشكل رقم (1) مقارنة بين البنوك الاسلامية السورية الثلاثة:

الشكل رقم (1): مقارنة بين البنوك الاسلامية السورية الثلاثة



أولاً – مشكلة الدراسة:

تعد خسائر الائتمان أمر محتمل حدوثه كنتيجة لعملية الإقراض، و إنّ كلّ بنك يتحمّل درجة من الخطر في منحه الائتمان بدون أي استثناء. كما يحقق كل بنك بعض خسائر القروض عندما يفشل في إسترداد قرضه ، وإن خطر الائتمان يعني تخلف العملاء عن الدفع أو عجزهم عن السداد أو خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل. ولهذا فإن عملية منح الائتمان بشكلها السليم تتطلب وجود سياسة ائتمانية قادرة أن تؤمّن حماية أصول البنك من الضياع و بالتالي حماية أصحاب المصلحة في البنك وبصفة خاصة المساهمين والمستثمرين وكافة الأطراف ذات الصلة بها.

وفي هذا السياق وجد الدغيم و آخرون (2006) أنّ المصرف الصناعي السوري لا يقوم بإجراء تحليلات دقيقة للمخاطر التي ترافق عمليات منح الإقراض، حيث يتم التركيز على الضمانات المادية أكثر من اعتمادها على مصدر السداد كضمان لهذا الائتمان.

وفي السياق ذاته وجدت أنجرو (2007) أنّ المصرف الصناعي السوري يعتمد على أسلوب الكشف الميداني لمكان عمل طالب الائتمان. كما أنّ المصرف لا يقوم بالتحليل المالي للعميل للتحقق من المركز المالي للعميل و قدرته على السداد، وإنما يركز على الضمانات.

من جهة أخرى وجدت الشخيلي (2012) أنّ البنوك التجارية الأردنية تولي أهمية كبيرة للمركز المالي للعميل و لسماته الشخصية و للضمانات المقدمة في عملية اتخاذ القرار الائتماني. كما أنه تختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل أثناء عملية منح الائتمان، فقد كانت تولي الأهمية بالدرجة الأولى للضمانات، ثم الوضع المالي للعميل، ثم السمات الشخصية.

و في السياق ذاته وجدت جهاد (2012) أن الضمانات يتم اتخاذها بالدرجة الأولى عند اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية في الجزائر، كما أنّ البنوك لا تقوم بدراسة العميل بل تعتمد على الضمانات كخط دفاع أول.

من جهة أخرى وجدت شمس الدين (2012) أنّ ستة من أصل ثمانية مصارف سورية خاصة (عدا الإسلامية منها) تعتمد على معايير منح الائتمان المعتمدة بالنموذج 5C's (السمعة، و القدرة على السداد، و رأس المال، و الضمانات، و الظروف المحيطة)، و بشكل خاص سمعة طالب الائتمان و رأس ماله و الضمانات المقدمة.

من جهة أخرى وجدت أحبق، (2012 – 2013) أن البنوك الجزائرية تعتمد خلال عملية منح الائتمان على سمعة العميل الجيدة، فكلما كان العميل يلتزم بشخصية نزيهة و سمعة طيبة في الاوساط المالية و حريصاً على الوفاء بالالتزاماته، كلما دعمه البنك أكثر و منحه الائتمان المطلوب. و أضافت أيضاً أنّ البنوك تركز خلال عملية منح الائتمان على الضمانات و سلامتها في محاولة منها لتخفيف مخاطر الائتمان. كما وجدت أيضاً أن البنوك تقوم بإجراء التحليلات و الدراسات اللازمة عن العملاء من أجل معرفة قدرتهم المالية قبل الموافقة أو رفض طلب الائتمان ،

من خلال ما تقدم من الدراسات السابقة – انظر الجدول رقم (1/1) – نجد أنّ البنوك المدروسة في جميع الدراسات تركّز على الضمانات بالدرجة الأولى في عملية اتخاذ قرار منح الائتمان كخط دفاعي أول في حال فشل العميل في سداد الائتمان الممنوح له.

كما أنّ بعض البنوك تركز على الضمانات فقط دون الأخذ بالعوامل الأخرى، و ذلك في دراسة أنجرو (2007) و دراسة جهاد (2012).

كما أنّ جميع البنوك لا تأخذ بالحسبان الظروف المحيطة و تأثيرها على قرار منح الائتمان، عدا دراسة شمس الدين (2012).

من خلال ما تقدم من الدراسات السابقة، و من خلال الاطلاع على السجلات الخاصة بالتمويلات المتعثرة المدرجة في البيانات المالية لبنك سورية الدولي الاسلامي⁽¹⁾، تحددت مشكلة الدراسة في الأهمية الكبيرة لتشخيص واقع عملية منح الائتمان في بنك سورية الدولي الاسلامي، و معرفة العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار في عملية منح الائتمان في البنك، و معرفة الأهمية النسبية لهذه العوامل، و معرفة العوامل التي يتم إغفالها عند اتخاذ قرار منح الائتمان في البنك.

حيث سنتبلور مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

1. ماهي العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار أثناء عملية منح الائتمان في بنك سورية الدولي الاسلامي.
2. ما هي الأهمية النسبية للعوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار أثناء عملية منح الائتمان في بنك سورية الدولي الاسلامي.
3. ما هي العوامل التي يتم إغفالها في عملية منح الائتمان في بنك سورية الدولي الاسلامي.

¹- ارتفعت نسبة التمويلات المتعثرة في بنك سورية الدولي الاسلامي بين عامي 2014 و 2015 من 21.9 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2014 إلى 24.3 مليار ليرة سورية في نهاية الربع الثالث من عام 2015. وهي الفترة التي استأنف فيها البنك منح التمويلات بعد توقف دام لثلاث سنوات بسبب الأزمة في سورية. المصدر (بنك سورية الدولي الاسلامي، 2016).

جدول رقم (1/1): استعراض الدراسات السابقة

الدراسة	الهدف	المتغيرات	النتائج	المكان
الدغيم و آخرون (2006)	التحقق من سلامة إجراءات منح الائتمان من خلال دراسة معايير منح الائتمان في المصرف الصناعي السوري للوقاية من أخطار الديون المتعثرة	شخصية العميل القدرة رأس المال الضمانات الظروف المحيطة	عدم قيام المصرف الصناعي السوري بإجراء تحليلات دقيقة للمخاطر التي ترافق عمليات منح الإقراض، حيث يتم التركيز على الضمانات المادية أكثر من اعتمادها على مصدر السداد كضمان لهذا الائتمان.	المصرف الصناعي السوري
أنجرو، (2007)	شرح مفهوم الائتمان و أسسه و معايير و بيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الائتمان و التحقق من سلامة مركزه المالي و جدارته الائتمانية	شخصية العميل القدرة رأس المال الضمانات الظروف المحيطة	يعتمد المصرف على أسلوب الكشف الميداني لا يقوم المصرف بالتحليل المالي للتحقق من مركز العميل المالي و قدرته على السداد يركز المصرف على الضمانات.	المصرف الصناعي السوري
الشيخلي، (2012)	تحديد العوامل الرئيسية في منح الائتمان المصرفي في البنوك التجارية.	شخصية العميل القدرة	يوجد للعوامل (الوضع المالي للعميل، السمات الشخصية، الضمانات) دوراً مهماً في اتخاذ القرار الائتماني تأتي الأهمية بالدرجة الأولى في عملية اتخاذ القرار الائتماني	البنوك التجارية في الأردن

	للضمانات ثم الوضع المالي للعميل، ثم السمات الشخصية.	رأس المال الضمانات الظروف المحيطة		
البنوك العاملة في الجزائر	يتم اتخاذ الضمانات بالدرجة الأولى عند اتخاذ القرار الائتماني. لا يتم التركيز على دراسة العميل.	شخصية العميل القدرة رأس المال الضمانات الظروف المحيطة	تقييم استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها البنوك التجارية	جهاد، (2012)
البنوك التجارية السورية الخاصة	سنة من أصل ثمانية من هذه المصارف تعتمد على معايير منح الائتمان، و بشكل خاص سمعة طالب الائتمان و رأس ماله و الضمانات المقدمة.	شخصية العميل القدرة رأس المال الضمانات الظروف المحيطة	التعرف على مدى اعتماد المصارف السورية التجارية الخاصة (عدا الاسلامية منها) على معايير منح الائتمان المتعلقة بالجهة طالبة الائتمان و المعتمدة بالنموذج 5C's	شمس الدين، (2012)

البنوك التجارية في ولاية تمرانست الجزائرية	تعتمد البنوك خلال عملية منح الائتمان على سمعة العميل الجيدة. تركز البنوك خلال عملية منح الائتمان على الضمانات وسلامتها. تقوم البنوك بإجراء التحليلات و الدراسات اللازمة عن العملاء من أجل معرفة قدرتهم المالية.	شخصية العميل القدرة رأس المال الضمانات الظروف المحيطة	إعطاء مفهوم واسع حول الائتمان المصرفي و عملية سيره داخل المصرف ، كما هدفت إلى معرفة آراء بعض البنوك التجارية في ولاية تمرانست الجزائرية حول الآليات المتعلقة بمنح الائتمان المصرفي	أحبق، (2012-2013)
---	--	--	--	--------------------------

ثانياً- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى وصف واقع عملية منح الائتمان في بنك سورية الدولي الاسلامي. و سيتم ذلك من خلال التعرف على العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار أثناء عملية منح الائتمان في البنك، و التعرف على الأهمية النسبية لهذه العوامل، و التعرف على العوامل التي يتم إغفالها أثناء عملية منح الائتمان في بنك سورية الدولي الاسلامي، وذلك قياساً بنموذج مقترح لمعايير منح الائتمان يجمع بين ثلاثة نماذج لمعايير منح الائتمان و المعروفة بـ 5C's و 5P's و PRISM.

ثالثاً- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في جانبين هما : الأهمية العلمية (النظرية) والأهمية العملية (التطبيقية).

1. الناحية العلمية (النظرية) :

تقدم الدراسة نموذجاً متطوراً لمعايير منح الائتمان، و هو عبارة عن مزيج يجمع بين ثلاثة نماذج لمعايير منح الائتمان و المعروفة بـ 5C's و 5P's و PRISM.

2. الناحية العملية (التطبيقية):

توفر الدراسة معلومات تغذية راجعة للمدراء و القيادات الإدارية في بنك سورية الدولي الاسلامي عن مستوى كفاءة الاجراءات المتبعة في البنك في ضبط عملية منح الائتمان، الأمر الذي يساعد أصحاب القرار في البنك على وضع السياسات و الإجراءات التي من شأنها أن تساهم في ترشيد عملية اتخاذ القرار الائتماني.

رابعاً - منهجية الدراسة:

1. اسلوب الدراسة Research Method:

تتبع الدراسة الأسلوب الاستنتاجي (Deductive) و ذلك من خلال الاعتماد على النموذج المطور من نماذج معايير منح الائتمان الثلاثة 5C's و 5P's و PRISM، و اختباره في بنك سورية الدولي الاسلامي .

2. استراتيجية الدراسة Research Strategy:

سيتم الاعتماد في الدراسة على استراتيجية دراسة الحالة حيث أن الدراسة ستركز على شركة واحدة و هي شركة بنك سورية الدولي الاسلامي.

3. أدوات جمع البيانات و تحليلها Data Collection and Analysis:

سيتم الاعتماد في تحليل البيانات على المنهجية الكمية التي تعتبر المنهجية الأكثر ملاءمة للأسلوب الاستنتاجي حيث سيتم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، و سيتم تحليل نتائج الاستبيان من خلال برنامج SPSS. كذلك تم الاعتماد على منهجية التوثيق من خلال مراجعة السجلات الخاصة بالقوائم المالية المنشورة على مواقع البنوك العاملة في سورية.

4. مجتمع وعينة الدراسة Research Society and Sample

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع الموظفين المعنيين بمنح الائتمان في بنك سورية الدولي الاسلامي و هو يتألف من الجهات الرقابية و التنفيذية المعنية بمنح الائتمان في الإدارات و الفروع و البالغ عددهم (65). حيث سيتم مسح شامل لكامل مجتمع الدراسة .

وقد اعتمدت الدراسة مقياس ليكرت (Likert) السباعي لكافة أبعاد الدراسة حيث تم إعطاء: أتفق كلياً بقيمة (7 درجات) ، أتفق (6 درجات) ، أتفق إلى حد ما (5 درجات) ، محايد (4 درجات) ، لا أتفق إلى حد ما (3 درجات)، لا أتفق (2 درجات)، لا أتفق إطلاقاً (1 درجة)، بوسطي مقياس = 4.

خامساً - متغيرات الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة و تحقيق أهدافها تم وضع المعايير التالية التي سيتم البحث بها بالاستناد إلى النموذج المطوّر من النماذج الثلاثة (5C's و 5P's و PRISM)، و ذلك لتحديد مدى توافرها في عملية اتخاذ القرار الائتماني في بنك سورية الدولي الاسلامي، و هي:

1. الشخصية
2. القدرة
3. رأس المال
4. الضمانات
5. الظروف المحيطة
6. الغرض من الائتمان
7. الإدارة
8. التوقع المستقبلي

سادساً- حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية : تم إجراء هذه الدراسة خلال عام 2016.
- الحدود المكانية: بنك سورية الدولي الاسلامي.
- الحدود الموضوعية: اقتصار الدراسة على العوامل (الشخصية، و القدرة، و رأس المال، و الضمانات، و الظروف المحيطة، و الغرض من الانتماء، و الإدارة، و التوقع المستقبلي) فقط.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

أولاً- مفهوم الائتمان المصرفي:

يُعرّف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان طبيعياً أو معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه، وبضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حالة توقف العميل عن السداد (أبو كمال، 2007).

كما تُعرّف خدمة الائتمان المصرفي بأنها الخدمة المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و الشركات بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تضمن للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر (شحاتة، 2000، ص 104).

إنّ أول أشكال العمل المصرفي بدأ بقبول الودائع دون إعطاء أصحابها حق بالفائدة، بل إنه كان يترتب عليه في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها، من ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات الإقراضية (الزبيدي، 2002، ص18)، بعد ذلك ومع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية لاحظت هذه المؤسسات أن قسماً من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها، ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع وتسليمها للمحتاجين مقابل فائدة (السيسي، 2004، ص30). وهكذا بعد أن كان المودع يدفع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، كما انتقل العمل المصرفي من مهمة قبول الودائع إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال البنوك الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى.

ثانياً- أهمية الائتمان المصرفي :

للائتمان المصرفي نتائج اقتصادية هامة نذكر منها ما يلي (زميت، 2005-2006، ص:35):

- يعد الائتمان المصرفي نشاطاً اقتصادياً في غاية الأهمية لماله من تأثير متشابك و متعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاع النشاط الاقتصادي المختلفة.

- تعتبر القروض المصرفية المصدر الأساسي الذي يركز عليه البنك للحصول على إيراداته حيث تمثل الجانب الأكبر من استخداماته.
- يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لأخر، و بذلك فهو واسطة للتبادل وواسطة لاستغلال الأموال في الإنتاج و التوزيع، أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.
- ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يؤدي إلى ارتفاع الفوائد و العمولات التي تعتبر كمصدر للإيرادات و التي تُمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك، و تدبير و تنظيم قدر ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بجزء من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.
- يلعب الائتمان دوراً هاماً في تمويل حاجات الصناعة و الزراعة و التجارة و الخدمات، فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية، و دفع أجور العمال اللزمين لعملية الإنتاج و تمويل المبيعات الآجلة، والحصول على سلع الإنتاج ذاتها .
- منح الائتمان يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي و تقدمه، و رخاء المجتمع الذي تخدمه. فيعمل الائتمان على خلق فرص العمالة، و زيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية، و تحسين مستوى المعيشة.
- تقوم بدور هام في الحياة الاقتصادية، حيث تعتمد عليها الأنشطة الاقتصادية لتوفر احتياجاتها من السيولة لتغطية عملياتها الداخلية و الخارجية المختلفة.
- تمويل التجارة الدولية سواء بالنسبة لاعتمادات الاستيراد والتصدير، وإصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية.
- يتفاوت دور الائتمان المصرفي من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف درجات النمو والتخلف وعادة ما يوجه الائتمان إلى مجالات وقطاعات قد تختلف وجهات النظر في تحديد أهميتها القومية ومكانتها على سلم التفضيلات الاجتماعية.
- بدون الائتمان المصرفي تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة، كما أن فوائض الوحدات الاقتصادية، المدخرة سوف لا تتدفق بكفاءة إلى الاستخدام الأكثر إنتاجية .

ثالثاً- أشكال الائتمان المصرفي:

يأخذ الائتمان المصرفي أشكالاً متعددة حيث يمكن تصنيفها في مجموعات مختلفة، وذلك وفقاً لما يلي (كراجه و آخرون، 2006، ص 69):

1. من حيث المدة: و له ثلاثة أشكال:

- الائتمان قصير الأجل: تتراوح مدته بين 30 يوم و لا تزيد عن عام، و يستخدم عادةً لسد النقص في رأس المال العامل و لمواجهة النفقات الجارية للمشاريع، يتميز عادة بانخفاض سعر الفائدة.

- الائتمان متوسط الأجل: تتراوح مدته بين سنة و خمس سنوات على الأكثر، و يستخدم لأغراض التوسع الصناعي ك شراء الآليات و المعدات أو تمويل الصادرات.

- الائتمان طويل الأجل: و هنا تزيد مدته عن خمس سنوات، و يستخدم في تمويل الاستثمارات في الأصول الثابتة، ك شراء الإنشاءات و التجهيزات و الأراضي. و بسبب طول أجله و زيادة المخاطر المحيطة بهذا الائتمان فإن كلفته المتمثلة بسعر الفائدة تكون مرتفعة.

2. من حيث الغرض منه: تمنح القروض المصرفية أو التسهيلات الائتمانية عادة بأحد الأشكال التالية:

- الائتمان الاستثماري: و هو مخصص للإنتاج، حيث تمنح الأموال لتأسيس المشاريع أو توسيع المؤسسات الإنتاجية.

- الائتمان التجاري: و هو يهدف إلى تنشيط تداول السلع و تسهيل العمليات التجارية من خلال تمويل رأس المال العامل للأشخاص و الشركات التجارية.

- الائتمان الاستهلاكي: و هي القروض الشخصية للأفراد بغرض سد حاجاتهم الاستهلاكية مثل شراء السيارة أو الأثاث.

3. من حيث الضمانات المرتبطة به: و يكون الضمان إما شخصي أو عيني:

- فالائتمان الشخصي هو الائتمان الذي يحصل عليه المقترض مقابل وعد يقطعه على نفسه للمقرض دون أن يقدم أموال عينية للضمان، أو مقابل الوثوق بشخص يضمنه.

- أما الائتمان العيني فهو الائتمان الذي يحصل عليه المقترض مقابل تقديمه أموالاً عينية أو متداولة ضماناً لتسديد هذا القرض.

4. من حيث الشخص المقترض: يقسم إلى ائتمان مصرفي خاص و ائتمان مصرفي عام، حيث أن:

- الائتمان المصرفي الخاص: وهو الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص، كالأفراد الطبيعيين و الأشخاص الاعتباريين كالشركات الخاصة.

- الائتمان المصرفي العام: و هو الذي يمنح لأشخاص القانون العام (الدولة و الهيئات و المؤسسات العامة و المصالح الحكومية).

5. من حيث طريقة استخدامه في البنوك:

و يقسم إلى ائتمان مباشر و ائتمان غير مباشر (الزبيدي، 2002، ص:94):

أ- الائتمان المصرفي المباشر:

وهو من الأكثر أنواع شيوعاً في نشاط البنوك التجارية والأكثر ربحية ويتم هذا الائتمان بمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ومحددة مسبقاً بعقد الائتمان ومن أهم أشكال الائتمان النقدي المباشر:

✓ **الحساب الجاري المدين:** هو عبارة عن اتفاق بين البنك وطالب الائتمان بحيث يقدم البنك تسهيلات لعملائه وفي حدود سقف معين يستطيع هذا الأخير السحب من هذا الحساب وفي حدود السقف الممنوح يتم حساب الفائدة على المبلغ المستخدم. (كراجة وآخرون، 2006، ص: 69).

✓ **القروض والسلفيات النقدية:** يعتبر من الأكثر الأنواع انتشاراً، يلجأ إلى هذا النوع لتغطية احتياجات المقترضين المختلفة المستخدمة في تمويل احتياجات رأس المال العامل أو في عمليات التمويل الاستثماري طويل الأجل، قد تحمل الائتمانات نوع من الأنواع التالية:

- القروض العادية: تتمثل في تلك القروض التي يمتد تاريخ استحقاقها إلى أكثر من سنة وتسدد على دفعة واحدة أو على عدة أقساط.
- القروض المتجددة: يكون هذا القرض في شكل كمبيالة تستحق بعد بضعة شهور ولكن العميل له حق التجديد مرة أو أكثر.
- قروض الحد الأعلى: هو عبارة عن اتفاق يتم بين البنك والعميل بحيث يمنح له قرض له حد أقصى لفترة محددة على ألا يتجاوزه ويستطيع في المقابل ذلك أن يعيد الاقتراض ما دام قد سدد القرض السابق أو جزء منه.

✓ **الكمبيالات المخصوصة:** الكمبيالات عبارة عن نوع من الأوراق التجارية الشائعة الاستعمال لدى البنوك التجارية بهدف تنظيم علاقات البيع الآجل فيما بين التجار، فهي عبارة على سند يتعهد بمقتضاها أحد التجار بدفع مبلغ معين إلى تاجر آخر في تاريخ محدد، لكن البنك يتدخل مقابل عمولة متفق عليها ليتمكن التاجر من خصم الكمبيالة قبل تاريخ استحقاقها.

ب- الائتمان المصرفي غير المباشر:

يختلف هذا النوع من الائتمان عن الائتمان المباشر بأنه لا يعطي حقاً لطالب الائتمان باستعمال النقد بشكل مباشر. كما أنه لا يمثل ديناً مباشراً على العميل تجاه البنك.

و الأنواع التالية هي الأكثر شيوعاً لصور الائتمان المصرفي غير المباشر:

✓ **الكفالات المصرفية (خطابات الضمان):** وهي عبارة عن عقد كتابي يتعهد بمقتضاه البنك (مصدر الكفالة) بضمان أحد عملائه بناء على طلبه في حدود مبلغ معين ولمدة معينة اتجاه طرف ثالث (المستفيد) بمثابة التزام ملقى على عائق العميل المكفول وضماناً لوفائه بالتزامه اتجاه المستفيد. (كراجة وآخرون، 2006، ص 69).

✓ **الاعتماد المستندي:** هو عقد يتعهد البنك بموجبه بدفع مبلغ محدد للمستفيد إذا ما قدم هذا الأخير في أجل محدد ووثائق محددة.

ويعرف أيضا بأنه "هو تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد أن يحل محل المستورد في الالتزام بتسديد وارداته لصالح المصدر الاجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام الوثائق أو المستندات التي تدل على ان المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها". (الزبيدي، 2006، 106).

كما تأخذ الاعتمادات المستندية عدة أشكال تتلخص بالتالي:

- الاعتماد القابل للإلغاء: وهو الاعتماد المستندي القابل للنقض بحيث يمكن للبنك أو العميل إلغاء العقد أو تعديل بنوده دون أخذ موافقة الطرف الآخر.
- الاعتماد غير قابل للإلغاء: هو الاعتماد الذي لا يجوز لأي طرف من الاطراف إلغاؤه أو تعديل مضمونه وهو الأكثر استعمالا لدى البنوك.
- الاعتماد المعزز: هو الاعتماد الذي يتضمن تعهدا من البنك المراسل في الخارج بسداد قيمة الاعتماد للمستندي.
- الاعتماد الدوار: ويكون عندما يرغب التاجر المحلي باستيراد كميات كبيرة من البضاعة واستلامها على شكل دفعات ويكون تجديد الاعتماد تلقائيا وبشكل دوري دون الحاجة إلى فتح اعتماد جديد.
- الاعتماد القابل للتحويل: هو اعتماد يمكن تحويله من مستفيد إلى آخر وبنفس القيمة شرط ان تكون البضاعة المستوردة ذات نفس المواصفات السابقة.
- الاعتماد الشرط الأحمر: يتضمن هذا النوع من الاعتماد شرط يكتب باللون الاحمر لينتبه له البنك بحيث يسمح للبنك المراسل بدفع جزء من قيمة الاعتماد كدفعة مقدمة إلى المستفيد بناء على طلبه وقبل أن يقوم بشحن البضاعة وتقديم المستندات.

✓ **القبولات المصرفية:** وهي نوع من أنواع الائتمان المصرفي يقوم بموجبها طالب الائتمان بإصدار

سحب زمني على أحد البنوك التي يتعامل معها إذ يتعهد البنك بدفع مبلغ السحب في تاريخ الاستحقاق وأهم الشروط المقبولة في القبولات المصرفية:

- يجب أن تنتج من عمليات تجارية حقيقية.
- أن تكون قابلة للتداول في الأسواق المالية.
- أن لا تزيد مدة التمويل عن 6 أشهر.
- يجب أن يكون هناك توثيق.

✓ **بطاقات الائتمان:** تعد بطاقات الائتمان شكلاً متطوراً من أشكال الائتمان المصرفي الذي تقدمه البنوك التجارية لعملائها والذي انتشر كثيراً في السنوات الأخيرة، و تسمى أيضاً بطاقة الملاءة، وهي تعطي لحاملها الحق في التعامل مع العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك المصدر للبطاقة على قبول منح الائتمان لتسديد مشترياته على أن يقوم بسداد قيمة المشتريات إلى البنك خلال فترة محددة من تاريخ استلامه لفاتورة الشراء مقابل عمولة معينة .

✓ **الائتمان الدولي:** تعمل البنوك على توسيع تعاملاتها الدولية لتسهيل التجارة الخارجية من خلال تمويل المعاملات الدولية سواء ذات الأجل الطويل أو القصير فالبنوك التجارية تساهم في تقديم الائتمان الدولي قصير الأجل من خلال ضمان الالتزامات الدولية التجارية للزبائن وأوراق الخصم الدولية ... الخ. (كراجة وآخرون، 2006، ص 69).

رابعاً - تكلفة الائتمان المصرفي:

تتمثل تكلفة الائتمان المصرفي في الفائدة التي يدفعها العميل (الشركة) للبنك، و التي تكون في صورة نسبة مئوية من قيمة القرض. و يطلق على هذه التكلفة بالتكلفة الاسمية، تمييزاً لها عن التكلفة الفعلية التي يتحملها المقترض و التي تتحدد من خلال شروط الاتفاق بين البنك و العميل. ومن أهم هذه الشروط (هندي، 1999، ص534):

- أن يطلب البنك من العميل الاحتفاظ برصيد في الحساب طيلة فترة الائتمان يسمى الرصيد المعوض. و بهذه الحالة يكون المعدل الفعلي للفائدة معطى بالمعادلة التالية:

$$\text{المعدل الفعلي للفائدة} = \text{قيمة الفائدة الاسمية} / (\text{قيمة القرض} - \text{الرصيد المعوض})$$

- أن يطلب البنك من العميل سداد الفائدة مقدماً. و بهذه الحالة يكون المعدل الفعلي للفائدة معطى بالمعادلة التالية:

$$\text{المعدل الفعلي للفائدة} = \text{قيمة الفائدة الاسمية} / (\text{قيمة القرض} - \text{مبلغ الفائدة})$$

- أن يطلب البنك من العميل سداد القرض على دفعات. و بهذه الحالة يكون المعدل الفعلي للفائدة معطى بالمعادلة التالية:

$$\text{المعدل الفعلي للفائدة} = (2 * \text{عدد الدفعات} * \text{قيمة القرض}) / \{\text{قيمة القرض} (\text{عدد الدفعات} + 1)\}.$$

و في جميع الحالات السابقة تكون التكلفة الفعلية للقرض أكبر من التكلفة الاسمية المحددة في شروط العقد المبرم بين البنك و العميل.

خامساً- مزايا و عيوب الائتمان المصرفي:

يتمتع الائتمان المصرفي بالعديد من المزايا و العديد من العيوب، أهمها (هندي، 1999، ص556):

1. **المزايا:** من أهم مزايا الائتمان المصرفي مايلي (هندي، 1999، ص556):
 - يعتبر التمويل بالائتمان المصرفي أقل تكلفة من الائتمان التجاري (كتمويل قصير الأجل)، و من التمويل بالأسهم (كتمويل طويل الأجل)
 - تكلفة الاقتراض عن طريق الائتمان المصرفي لا تتغير بتغير مستوى الأرباح مقارنة بالتمويل بالأسهم.
 - ليس لدى البنك (كمقرض) الحق في التصويت في الجمعية العمومية للشركة.
2. **العيوب:** إلى جانب المزايا التي يتصف بها الاقتراض عن طريق الائتمان المصرفي، فإنه يعاني من بعض العيوب، أهمها (هندي، 1999، ص556):
 - قد يؤدي الفشل في سداد مبلغ الائتمان المصرفي و فوائده إلى تعرض الشركة لخطر الإفلاس.
 - يؤدي الاقتراض عن طريق الائتمان المصرفي إلى تعريض الشركة لنوع من المخاطر تدعى بالمخاطر المالية، ففي وجود القرض المصرفي يترتب على انخفاض المبيعات بنسبة معينة انخفاض ربحية سهم الشركة العادي بنسبة أكبر.
 - الائتمان المصرفي - على عكس الاسهم - لها تاريخ استحقاق، و من ثم ينبغي على الشركة أو العميل توفير قدر كبير من النقدية لاستخدامها في سداد الدين عندما يحل أجله.
 - قد يعطي عقد الائتمان المصرفي الحق للبنك في فرض قيود على الشركة، و من أمثلة هذه القيود حظر الحصول على قروض جديدة، و حظر بيع الأصول الثابتة، و منع إجراء توزيعات للأرباح أو تخفيض نسبتها.

سادساً- معايير منح الائتمان المصرفي:

من ضمن الوثائق التي أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية فيما يخص إدارة المخاطر الائتمانية، هو توفير إجراءات سليمة في منح الائتمان المصرفي، أهم هذه الإجراءات وضع معايير لمنح الائتمان تشمل تحديداً واضحاً للأسواق المستهدفة للبنك، والقطاعات الاقتصادية، والغاية من الائتمان، و آجال الائتمان، ومقومات الجدارة الائتمانية للمقرض من نزاهة وحسن سمعة المقرض وحرصه على الوفاء بالتزاماته، و قدرة المقرض السابقة والحالية في تسديد الائتمان بالرجوع إلى المؤشرات المالية السابقة والتدفقات المالية المستقبلية، وكفاءة الضمانات المقدمة من العميل. وهنا

يجب على البنوك أن تحصل على المعلومات الوافية لتمكنها من التقييم الشامل لمخاطر الائتمان (Basel Committee, 2000. P10).

لقد برز عدة نماذج لمعايير منح الائتمان يعتمد عليها مانحو الائتمان في البنوك عند منح الائتمان، و فيما يلي عرض لأهمها و هي (عبادي، 2014، ص 32):

- نموذج معايير الائتمان المعروف بـ 5C's
- نموذج معايير الائتمان المعروف بـ 5P's
- نموذج معايير الائتمان المعروف بـ PRISM

أ- نموذج معايير الائتمان 5C's:

وهي تعني أن هناك خمسة عناصر واجبة الدراسة جميعها تبدأ بالحرف C باللغة الإنجليزية والتي طبقاً لها يقوم المصرف كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان. وفيما يلي استعراض لهذه العناصر (الخطيب، 2004):

- الشخصية (Character)
- القدرة (Capacity)
- رأس المال (Capital)
- الضمان (Collateral)
- الظروف المحيطة (Conditions)

1. الشخصية (Character) (أنجرو، 2006-2007): تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها البنوك، و بالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة.

فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة و نزيهة و سمعة طيبة في الأوساط المالية، و ملتزماً بكافة تعهداته و حريصاً على الوفاء بالتزاماته، كلما كان أقدر على إقناع البنك بمنحه الائتمان المطلوب و الحصول على دعم المصرف له.

يُعدّ قياس عامل الأمانة و النزاهة بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العملية، و يتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد و جمع البيانات و المعلومات عن العميل من المحيطين العملي و العائلي له، لمعرفة المستوى المعيشي و موارده المالية و المشاكل المالية التي يعانيتها، و مستواه الاجتماعي و سجل أعماله التي قام بها و ماضيه مع البنك و مع الغير و سابق تصرفاته مع البنوك الأخرى. و يتم ذلك عن طريق الاتصال بالشركة و العاملين بها، و بمورديها و البنوك التي سبق للعميل المقترح التعامل معها.

يوجد مجموعة من المؤشرات التي يتعين الحصول على بيانات كافية عنها أهمها ما يلي (الدغيم و آخرون، 2006):

- مدى انتظام العميل في سداد التزاماته مع البنوك الأخرى التي يتعامل معها و من ثم يجب الحصول على استعلام عن العميل من هذه البنوك.
- مدى وفائه بتعهداته مع الشركات و المؤسسات و الهيئات التي يتعامل معها سواء كان موردة لاحتياجاته أو مستخدمة لمنتجاته.
- الاطلاع على سجلات المحاكم للوقوف على وجود أو عدم وجود حجوزات موقعة عليه أو أحكام لإخلاله بالتزاماته أو بروتستو بعدم الدفع.
- الوقوف على السجلات التجارية و الأحكام التجارية و الخاصة لمعرفة هل سبق إشهار إفلاس العميل أم لا.
- التصرفات الشخصية للعميل سواء في حياته الاجتماعية أو في محيط العمل، و مدى تمتعه باحترام المجتمع له.

وعلى هذا فإن الشخصية الخاصة بالعميل لها ثلاثة أبعاد:

- البعد الأول: شخصية قانونية تتناول مدى أهليته القانونية و مدى أهليته للتعاقد مع البنك و إبرام الالتزامات، سواء كان هذا العميل شخصاً طبيعياً أو شخصاً معنوياً.
- البعد الثاني: شخصية سلوكية اجتماعية تتناول تصرفات و سلوكيات العميل الخاصة، و قياس مدى تأثيرها الحالي و المستقبلي في قدرته و رغبته في سداد القرض الممنوح له.
- البعد الثالث: شخصية مهنية و تنافسية، يتم التأكد فيها من حرص العميل على سداد التزاماته و احترامه لتعهداته، و يتم الاستعلام عن ذلك من الجهات و المؤسسات المتعاملة معه من تجار و موزعين و موردين و بنوك... ، و حرصه على جودة منتجاته و سمعتها و قيامه بالتحسين و التطوير المستمر لها.

فجوهر هذا الجانب في التحليل إذاً ينصرف إلى الاطمئنان إلى سمعة العميل على المستوى الشخصي و مستوى نشاطه و مدى رغبته و احترامه للوفاء بالتزاماته تجاه الآخرين.

2. القدرة (Capacity) (الخطيب ، 2004):

وهي تعني إمكانية قيام العميل بسداد ما عليه من أقساط في المواعيد المحددة وذلك من خلال الوقوف على قدرة النشاط على توليد الدخل ، ويمكن الإستدلال على ذلك من خلال مدى خبرة العميل في ممارسة نشاطه و يتم قياسها بعدد سنوات ممارسته لنشاطه بنجاح، و مقدار الأرباح المحققة من النشاط، وحجم التدفقات النقدية لنشاطه، وقابلية تحويل أصوله إلى نقدية.

و لا بد للبنك عند دراسة هذا المعيار من استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالعميل و تحليلها، و هذه المؤشرات هي (vance,2003,P38):

- مؤشر نسبة التداول: يعطي هذا المؤشر مدى قدرة العميل على تغطية التزاماته قريبة الأجل من خلال أصوله المتداولة (كالنقد، و شبه النقد، و مخزون البضائع) دون الحاجة إلى بيع أصوله الثابتة (كالسيارات و المباني). و يعطى بالمعادلة التالية: نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة.
- مؤشر نسبة السيولة السريعة: يعطي هذا المؤشر مدى قدرة العميل على تغطية التزاماته القريبة الأجل جداً من خلال أمواله الجاهزة، و دون الحاجة حتى إلى بيع مخزون بضائعه. و يعطى هذا المؤشر بالمعادلة التالية: نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - مخزون البضائع) / الخصوم المتداولة. (vance,2003,P43):
- مؤشر نسبة هامش الربح: يعطي هذا المؤشر نسبة الأرباح التي يحققها العميل من نشاطه، و يأخذ مانح الائتمان بعين الاعتبار مدى توافق هامش الأرباح المحققة لنشاطه مع المعدلات السائدة في النشاط المماثل. و يعطى هذا المؤشر بالمعادلة التالية: نسبة هامش الربح = صافي الربح / المبيعات. (vance,2003,P22):
- حجم التدفقات النقدية: و التي تمثل جميع المقبوضات النقدية (كالمقبوضات من العملاء)، منقوصاً منها إجمالي الدفعات النقدية (كالدفعات للموردين و الموظفين).

3. رأس المال (Capital) (أنجرو، 2006-2007):

يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس منح القرار الائتماني، و عنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض و قدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد.

و يرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للشركة و التي تشمل كل من رأس المال المستثمر و الاحتياطات المكونة و الأرباح المحتجزة.

يتعين على البنك مانح الائتمان في سبيل تحديده لقدرة العميل على سداد التزاماته الحصول على بيانات و معلومات عن العميل تكفي للتعرف على النواحي التالية:

- حجم الاستثمارات المطلوبة لممارسة العميل لنشاطه
- مصادر تمويل هذه الاستثمارات و مدى تناسبها بين مصادر التمويل الداخلية (رأس المال و الاحتياطات) و مصادر التمويل الخارجية (القروض و الالتزامات).
- قيمة الأصول الخاصة بالعميل أو الشركة و مدى ملاءتها الائتمانية من حيث سرعة بيعها و التخلص منها بتحويلها إلى نقد سائل لسداد التزامات العميل إذا أخفق في سدادها. أي قيمة العقارات والأراضي والآلات المتبقية بعد انتهاء عمر المشروع والتي يمكن بيعها، ورأس المال العامل (كالبضائع)، بعد تسديد حقوق الدائنين. وهو ما يسمى بالقيمة التصفية للمشروع.

فجوهر هذا الجانب إذن ينصرف إلى أهمية التأكد من توافر رأس المال المناسب لدى العميل طالب الائتمان و قدرة حقوق ملكيته على تغطية الائتمان المطلوب، و من ثم استعادة البنك ما سبق و منحه للعميل في حال فشل العميل بذلك.

4. الضمان (Collateral)

يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف البنك كضمان مقابل الحصول على القرض، و لا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق البنك في حال عدم قدرة العميل على السداد.

و إذا ما كان القرار الائتماني قد استلزم تقديم ضمانات معينة، فإنه يجب أن يراعى عند تحديد الضمان مايلي: (أنجرو، 2006-2007):

- أن يكون قابلاً للبيع أو التصفية و لا يمثل الاحتفاظ به تكلفة أو عبئاً مرتفعاً.
- عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان، فالضمان الذي يتعرض لتقلبات شديدة في قيمته لا يمكن الاعتماد عليه في استرداد حقوق البنك.

- أن تكون ملكية العميل للضمان ملكية كاملة و ليست محل نزاع.
- أن يتوفر لدى البنك كافة المستندات القانونية التي تؤكد حق البنك باستخدام هذه الضمانات و تسهيلها و ذلك لسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد.
- كفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان و الفوائد و العمولات الأخرى قدر المستطاع.

5. الظروف المحيطة (Conditions) :

ويقصد بها مجموعة الظروف العامة و الخاصة التي يتأثر بها نشاط العميل أو الشركة.

فالظروف العامة ترتبط بالتضخم الاقتصادي، و دورة الأعمال و الأنشطة الاقتصادية، و تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية، و كذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل الشركة في إطاره الخارجية ، حيث تؤثر هذه الظروف العامة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

أما الظروف الخاصة ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل الحصة السوقية لمنتجات العميل أو الخدمات التي يقدمها ، و موقع المشروع من دورة حياته بمعنى هل هو في مرحلة التقديم أو الولادة، أم في مرحلة النمو، أم في مرحلة الاستقرار، أم في مرحلة الانحدار.

و مما يرتبط بالظروف الخاصة أيضاً، نوع السلعة أو الخدمة التي يقدمها العميل و مواصفاتها و مدى جودتها و قابليتها للتلف، و متوسط تكلفة السلعة أو الخدمة و سعرها السائد في السوق. و كذلك حجم الطلب عليها. و كذلك حجم السوق فيما يتصل بعدد المستهلكين و خصائصهم فيما يتعلق بالسن، و الدخل، و سلوكهم الاستهلاكي. و كذلك منافذ التوزيع من حيث الحجم، والنوع، والعدد، والانتشار الجغرافي. (أنجرو، 2006-2007).

ب- نموذج معايير الائتمان 5P's:

وهي تعني أن هناك خمسة عناصر واجبة الدراسة جميعها تبدأ بالحرف P باللغة الإنجليزية والتي طبقاً لها يقوم البنك كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان. وفيما يلي استعراض لهذه العناصر (مطر، 2010، ص364-368):

1. الأشخاص (People):

و تتمثل بشخصية العميل، و هي تتطابق مع عنصر الشخصية في 5C's.

2. الغرض من الائتمان (Purpose):

وهي تعني المجالات أو الأنشطة التي تستثمر فيها الأموال المقترضة ومدى توافقه مع سياسة البنك ومع قدرات وخبرات العميل ومقوماته الائتمانية إلى جانب مدى مناسبة حجم ومبلغ التسهيل ونوعه مع الغرض المطلوب منه .

3. القدرة (Payment):

و هي مدى قدرة العميل على سداد الائتمان الممنوح له. و هي مطابقة لنعصر القدرة في 5C's.

4. الضمان (Protection):

و هو مدى حماية أموال البنك المستثمرة في الائتمان من خلال تقويم الضمانات التي سيقدمها العميل. و هي مطابقة لنعصر الضمانات في 5C's.

5. التوقع المستقبلي (Prospect):

و هو التنبؤ بمدى نجاح العميل أو فشله في نشاطه، و قد استخدم في هذا المجال نوعين من الأدوات للتنبؤ، أحدها كمي يستخدم المؤشرات المالية، و الآخر نوعي يعتمد على التحليل الاستراتيجي:

☒ **التحليل الكمي :** و قد برز منها العديد من النماذج التي وضعت في مجال التنبؤ تسمى نماذج التنبؤ بالتعثر المالي أو الفشل المالي للنشاط، و التي تسمى مؤشرات (Z) من أشهرها (الحياي، 2007، ص252):

- **نموذج Altman:** يتألف هذا النموذج من خمسة مؤشرات لكل واحد منها وزناً ترجيحياً يختلف عن الآخر للتنبؤ بحدوث التعثر في المشاريع الاقتصادية. ناتج هذا النموذج هو رقم معين يعبر عن التفرقة بين المشاريع التي ستعرض لمخاطر التعثر، أطلق عليه الحرف (Z)، و يأخذ هذا النموذج معادلة الارتباط التي يكون فيها (Z) متغير تابع و المؤشرات الخمس متغيرات مستقلة لتحديد القيمة الفاصلة للفشل المالي للنشاط. و يصاغ بالمعادلة التالية:

$$Z=0.012X1 + 0.014X2 + 0.033X3 + 0.006X4 + 0.01X5$$

حيث أن:

• $Z =$ مؤشر الفشل

• $X1 =$ رأس المال العامل / إجمالي الأصول

- $X2 = \text{الأرباح المحتجزة} / \text{إجمالي الأصول}$
- $X3 = \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب} / \text{إجمالي الأصول}$
- $X4 = \text{القيمة السوقية لحقوق الملكية} / \text{القيمة الدفترية لديون الشركة}$
- $X5 = \text{المبيعات} / \text{إجمالي الأصول}$

و القيمة الفاصلة لهذا النموذج هي 2.675، فالمشاريع التي تحقق أقل من هذه القيمة تتميز بنفس خصائص المشاريع التي فشلت في الماضي. و استطاع هذا النموذج التنبؤ بفشل شركات وصلت إلى 95% قبل عام واحد من الإفلاس، كما بلغت دقة النموذج في التنبؤ بفشل الشركات قبل عامين من الفشل إلى 83% .

- **نموذج Kida** (الحيالي، 2007، ص262): و هو أحد النماذج التي استخدمت في التنبؤ بالفشل المالي للنشاط عام 1981، و قد بني على خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية وفق معادلة الارتباط لتحديد قيمة المتغير التابع (Z) بموجب المعادلة التالية:

$$Z = 1.042 X1 + 0.42 X2 - 0.461 X3 + 0.463 X4 + 0.271 X5$$

فإذا كانت نتيجة اختبار النشاط وفق هذا النموذج موجبة يكون النشاط في حالة أمان من الفشل المالي. أما إذا كانت النتيجة سالبة فإن النشاط مهدد بالفشل المالي. و قد أثبت هذا النموذج قدرة عالية من التنبؤ بالفشل المالي وصلت إلى 90%.

و المكونات التي استخدمت في صياغة المعادلة السابقة هي :

- $Z = \text{مؤشر الفشل}$
- $X1 = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{إجمالي الأصول}$
- $X2 = \text{حقوق المساهمين} / \text{إجمالي الالتزامات}$
- $X3 = \text{الأصول السائلة} / \text{الالتزامات المتداولة}$
- $X4 = \text{المبيعات} / \text{إجمالي الأصول}$
- $X5 = \text{النقدية} / \text{إجمالي الأصول}$

- **نموذج Campisi and Trotman** (الحيالي، 2007، ص253): استخدمت في بناء هذا النموذج خمسة متغيرات مالية لتحديد قيمة (Z) للتنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه بنسبة بلغت 73%. أما النسب المستخدمة في هذا النموذج فهي :

- $Z = \text{مؤشر الفشل}$
- $X1 = \text{ربح التشغيل قبل الفوائد و الضريبة / حقوق المساهمين}$
- $X2 = \text{صافي ربح التشغيل قبل الضريبة / إجمالي الأصول الملموسة}$
- $X3 = \text{إجمالي الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة}$
- $X4 = \text{النقدية / الالتزامات المتداولة}$
- $X5 = \text{إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول}$

✕ **التحليل النوعي :** وبرز في هذا المجال التحليل الرباعي SWOT : حيث يدل كل حرف من الحروف الأربعة على جانب محدد يتوجب دراسته، و هي كالتالي (الدوري، 2005):

- **Strengths** تحليل مواطن القوة في العمل و نشاطه.
- **Weakness** تشخيص نقاط الضعف في العمل نشاطه.
- **Opportunities** استكشاف الفرص المتاحة لنمو نشاط العمل و ذلك بغرض تقييم قدرته على النمو.
- **Threats** تحديد العقبات التي تهدد استمرارية نشاط العمل و التي تنشأ إما نتيجة دخول منافسين جدد إلى السوق الذي يعمل به، أو ظهور منتجات بديلة، أو نتيجة صدور تشريعات أو قرارات حكومية متعارضة مع مصالح العمل.

ت- نموذج معايير الإئتمان PRISM:

يعكس هذا النموذج جوانب القوة لدى العمل وتساعد إدارة الإئتمان على تشكيل أداة قياس يتم من خلالها الموازنة بين المخاطر والقدرة على السداد وهي تتكون من خمسة حروف تعبر كل منها عن معيار معين وهي (الزبيدي ، 2002):

1. التوقع المستقبلي (Prospect) :

وهي مطابقة لعنصر التوقع المستقبلي في نموذج 5P's.

2. القدرة على السداد (Repayment):

وهي مطابقة لعنصر القدرة في النموذجين السابقين 5C's و 5P's.

3. الغرض من الائتمان (Intention or Purpose):

و هو مطابق لما ورد في الغرض من الائتمان في نموذج 5P's.

4. الضمانات (Safeguards):

ويقصد به تحديد الضمانات المقدمة للبنك والتي تشكل عنصر الأمان في حالة إخفاق المقترض عن السداد وقد يكون داخلية ، حيث تعتمد على قوة المركز المالي للعميل ، بالإضافة إلى ما يتم وضعه من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد . و قد تمت الإشارة لها في النموذجين السابقين 5C's و 5P's.

5. الإدارة (Management) :

ويستدل على مدى كفاءة العميل في إدارة نشاطه من خلال المؤشرات التالية
(vance,2003.P19):

- معدل العائد على الأصول، و الذي يقيس مدى كفاءة إدارة العميل أو الشركة في استخدام أصوله لإنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات. و الذي يعطى بالمعادلة التالية: معدل العائد على الأصول = صافي الربح / متوسط مجموع الأصول.
- ويتم الأخذ بعين الاعتبار مدى توافق معدل العائد على الأصول للعميل أو الشركة مع المعدلات السائدة في النشاط المماثل.
- معدل دوران الأصول، و الذي يقيس كفاءة العميل في توليد الإيرادات من أصوله، و يعطى بالمعادلة التالية: معدل دوران الأصول = صافي المبيعات / متوسط مجموع الأصول.
- معدل العائد على الموارد البشرية، والذي يقيس كفاءة العميل في استثماره للموارد البشرية العاملة لديه، و يعطى بالمعادلة التالية: معدل العائد على الموارد البشرية = صافي الربح / عدد العاملين .
- ويتم الأخذ بعين الاعتبار مدى توافق معدل العائد على الموارد البشرية مع المعدلات السائدة في النشاط المماثل.
- معدل دوران المدينين، و الذي يقيس كفاءة العميل في تحصيل ديونه، و يعطى بالمعادلة التالية: معدل دوران المدينين = صافي المبيعات / متوسط الذمم المدينة
- معدل نمو المبيعات، و يستخدم لقياس كفاءة العميل إدارة مبيعاته، ويستنتج من خلال مقارنة نسبة زيادة مبيعات العميل خلال عدة سنوات.

- كما يؤخذ بعين الاعتبار مدى توافق معدل نمو المبيعات لدى العميل مع المعدلات السائدة في النشاط المماثل.

يبين الجدول رقم (2/2) مقارنة بين معايير منح الائتمان الثلاثة:

جدول رقم (2/2): نماذج معايير منح الائتمان المصرفي

نموذج 5C's	نموذج 5P's	نموذج PRISM
الشخصية	الشخصية	الإدارة
القدرة	القدرة	القدرة
رأس المال	الغرض من الائتمان	الغرض من الائتمان
الضمانات	الضمانات	الضمانات
الظروف المحيطة	التوقع المستقبلي	التوقع المستقبلي

سابعاً - العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان المصرفي:

توجد مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي بنك، وهي (دغيم و آخرون، 2006):

أ- **العوامل الخاصة بالعميل:** بالنسبة للعميل تقوم عوامل: الشخصية، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها البنك عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

ب- **العوامل الخاصة بالبنك:** وتشمل هذه العوامل:

- درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حالياً وقدرته على توظيفها، ومفهوم السيولة يعني قدرة البنك على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضاً تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع.
- نوع الاستراتيجية التي يتبناها البنك في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان.
- الهدف العام الذي يسعى البنك إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة.
- القدرات التي يمتلكها البنك وخاصةً الكوادر البشرية المؤهلة والمدرّبة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، وأيضاً التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه البنك من تجهيزات إلكترونية حديثة.

ت- العوامل الخاصة بالائتمان المطلوب: ويمكن حصر هذه العوامل بما يلي:

- المدة الزمنية التي يستغرقها الائتمان، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على الائتمان خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل.
- مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.
- طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد الائتمان دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم سداؤه على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة.
- الغرض من الائتمان ونوعه وهل يتوافق مع السياسة العامة للإئتمان في البنك أم يتعارض معها.
- قيمة هذا الائتمان، و له أهمية خاصة، حيث إنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان البنك أحرص في الدراسات التي يجريها خاصةً أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للبنك.

ثامناً - مخاطر الائتمان المصرفي :

أ- مفهوم المخاطر الائتمانية:

تنشأ المخاطر الائتمانية عند قيام البنك بتقديم الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدّره على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل مبلغ الائتمان وفوائده، وهذا السبب قد يكون ناتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل الائتمان وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أن له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر.

تُعرّف المخاطر الائتمانية بأنها هي الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل مبلغ الائتمان وفوائده (رضا و جودة، 1999، ص213).

و يعرف كراسنة (2006) مخاطر الائتمان بأنها المخاطر الحالية و المستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك و مركزه المالي، و الناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك بالوقت المناسب.

ب-مصادر المخاطر الائتمانية

تتعدد مصادر مخاطر الائتمان وفقاً لما يلي (الزبيدي، 2002، ص 179):

- مخاطر العميل: ترتبط هذه المخاطر بالسمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاءته المالية.
- مخاطر القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه العميل: ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، إذ أن لكل قطاع اقتصادي مخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.
- مخاطر الظروف العامة: ترتبط هذه المخاطر بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية.
- مخاطر مرتبطة بالبنك: ترتبط هذه المخاطر بمدى كفاءة إدارة الائتمان في البنك في متابعة الائتمان المقدم للعميل، والتحقق من قيام العميل بالشروط المتفق عليها في اتفاقية منح الائتمان . ومن هذه الأخطاء هي عدم قيام البنك بحجز ودائع العميل، والتي وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية وسحب العميل لهذه الودائع.

تاسعاً - إدارة مخاطر الائتمان المصرفي:

يأتي دور إدارة مخاطر الائتمان في إبقاء التعرض للمخاطر الائتمانية ضمن معايير ومستويات آمنة، لتعظيم معدلات العوائد مقابل المخاطر المقبولة. و في هذا السياق أصدرت لجنة بازل وثيقة تتعلق بمبادئ إدارة مخاطر الائتمان حتى تشجع المراقبين المصرفيين على المستوى الدولي على تعزيز الممارسات السليمة لإدارة مخاطر الائتمان، و تتضمن هذه المبادئ Basel Committee, (2000. P5):

1. إنشاء بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان المصرفي:

و التي تتجلى من خلال (Basel Committee, 2000. P5):

مدى استعداد البنك لتحمل المخاطر ومستوى الربحية المطلوب ونتيجة ذلك على جودة محفظته الائتمانية وعلى تنوع المخاطر الائتمانية وعلى حدود المخاطر الائتمانية.

- تحديد أنواع الائتمان الممكن منحه للعملاء وتحديد القطاعات (الصناعات) والمناطق الجغرافية الممكن منحها الائتمان.
- وضع حدود قصوى لآجال منح الائتمان وأسس لتسعير الائتمان.
- تحديد إرشادات عن (نسبة القروض إلى الأصول أو نسبة كل نوع من أنواع الائتمان إلى الأصول) و(نسبة كل نوع من أنواع الائتمان إلى إجمالي المحفظة الائتمانية أو حقوق الملكية).
- تحديد نوعية الضمانات وكيفية تقييمها والجهة التي تقيمها والعلاقة بين حجم الائتمان وقيمة الضمانات.
- وضع قواعد منح الائتمان لكبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعاملين بالبنك وأقاربهم ووضع قواعد الموافقة على منح الائتمان وقواعد الحصول على المعلومات والمستندات الواجب توافرها لمنح الائتمان وصلاحيات منح الائتمان ووضع قواعد المراجعة المستقلة للائتمان وقواعد تصنيف الائتمان وتكوين المخصصات.

2. توفير إجراءات سليمة لمنح الائتمان المصرفي:

و هي تتضمن (Basel Committee, 2000. P10):

- أن تعمل البنوك في ظل معايير منح ائتمان سليمة و معرفة جيداً و التي تشمل تحديدا واضحا للأسواق المستهدفة للبنك، والقطاعات الاقتصادية، والغاية من الائتمان، وآجال الائتمان، ومقومات الجدارة الائتمانية للمقترض من نزاهة وحسن سمعة المقترض وحرصه على الوفاء بالتزاماته، قدرة المقترض السابقة والحالية في تسديد الائتمان بالرجوع إلى المؤشرات المالية السابقة والتدفقات المالية المستقبلية، وكفاءة الضمانات المقدمة من العميل. وهنا يجب على البنوك أن تحصل على المعلومات الوافية لتمكنها من التقييم الشامل لمخاطر الائتمان.
- أن تعمل البنوك على تخصيص مخصصات مالية للخسائر المحتملة، وتوفير رأس مال كاف لتغطية الخسائر غير المتوقعة.

- وضع حد أعلى للتعرضات المحتملة للمخاطر على المقترضين الأفراد أو المقترضين ذوي الارتباط المالي فيما بينهم. كما لابد أن تُرسى الحدود للقطاعات الاقتصادية والمواقع الجغرافية ومنتجات معينة. مما يقتضي ضرورة التنوع الكافي لمحظة الائتمان
- على البنك الأخذ بالاعتبار الدورات الاقتصادية وأسعار الفائدة وتحركات السوق بالإضافة إلى أوضاع السيولة.
- وضع قواعد وأسس لتقييم المعاملات وعمليات الموافقة على الائتمان، وعلى أن تتم هذه الموافقات وفق تعليمات البنك، وأن تمنح من قبل الإدارة المخولة وذات الصلاحية للقيام بذلك.
- كل عرض ائتمان لابد أن يخضع لتحليل دقيق ومعاينة شاملة من قبل محلل ائتمان، مؤهل ذو خبرة ومعرفة بحجم المعاملات وتعقيدها.
- على البنوك أن توظف وتؤهل مجموعة من خبراء إدارة مخاطر الائتمان، لديهم الخبرة والمعرفة الكافية، لإجراء تقييمات وقائية فيما يتعلق بمخاطر الائتمان والموافقة عليها وإدارتها.

3. المحافظة على عملية إدارة وقياس ومراقبة ائتمان سليمة:

يجب أن تضع البنوك نظاما وقواعد لإدارة المحفظة القائمة التي يترتب عنها مخاطر ائتمانية و يتضمن هذه المبدأ (Basel Committee, 2000. P10):

- فصل مناسب للمهام.
- التوافق مع إجراءات وسياسات إدارة الائتمان.
- شمولية وحدثة المعلومات في ملفات الائتمان
- دقة وحدثة المعلومات المقدمة إلى نظم إدارة المعلومات.
- وجود نظام مراقبة ائتمان فعال يتضمن: معرفة البنك للوضع المالي الحالي للمقترض، ومتابعة التدفقات النقدية المخططة لنشاطاته، وقيمة الضمان، من أجل تحديد الصعوبات المالية المحتملة للمقترض، وتصنيف المحفظة الائتمانية على أساس دوري، وكفاية المخصصات المناسبة لخسائر الائتمان المحتملة، ورفع المشاكل الائتمانية المتكررة للإدارة العليا.
- تأمين وصول المعلومات من الموظفين المختصين بمراقبة الائتمان إلى المسؤولين المكلفين بوضع تصنيفات داخلية للمخاطر الائتمانية.
- تطوير واستخدام نظام تصنيف المخاطر الداخلية لإدارة مخاطر الائتمان و أن يكون متناغما مع طبيعة وحجم وتعقيدات أنشطة البنك، ويسمح بتحديد أكثر دقة لخصائص كل عميل ائتمان وخصائص المحفظة الائتمانية، والتركز الائتماني، ومشاكل الائتمان، ومدى كفاية احتياطات

خسائر القروض وتسعير الائتمان، وكفاية رأس المال. ويساعد في تحديد التغيرات الضرورية لاستراتيجية الائتمان لدى البنك. وتبعاً لذلك، من المهم أن يحصل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا على تقارير دورية عن وضع المحفظة الائتمانية المعتمدة على هذه التصنيفات.

- يجب مراجعة التصنيفات الممنوحة للمقترضين عند منح الائتمان دورياً، ويجب إعادة تصنيفها عند تحسن أو تدهور الأوضاع المتصلة بها، وذلك لأهمية التأكد من أن التصنيفات الداخلية متوافقة وتعكس بدقة نوعية الائتمانات، ومن المهم أيضاً أن يتم اختبار توافق ودقة التصنيفات دورياً من قبل مجموعة مستقلة لمراجعة الائتمان. هذا وتستخدم نظم التصنيف الداخلي للائتمان الأكثر تفصيلاً وتطوراً في البنوك الكبيرة.

- على البنوك، أن تمتلك أنظمة معلومات وتقنيات تحليل لمساعدة الإدارة على قياس مخاطر الائتمان، المتلازمة مع الأنشطة المدرجة داخل أو خارج الميزانية. فنظام إدارة المعلومات يجب أن يقدم معلومات كافية حول هيكل المحفظة الائتمانية، والتي تتضمن تحديداً لأي تركيز للمخاطر.

4. التحقق من كفاية الرقابة على مخاطر الائتمان المصرفي:

و الذي تجلى من خلال (Basel Committee, 2000, P18):

- إرساء نظام تقييم مستقل ومستمر لعمليات إدارة مخاطر الائتمان، ونقل نتائج هذه المراجعات مباشرة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا، حيث أنه يجب أن يكون لدى البنك مراجعة داخلية فعالة من قبل أشخاص مستقلين، تساعد في تقييم عملية إدارة الائتمان، وتحدد دقة تصنيفات المخاطر الداخلية. وتقدم معلومات كافية لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا، لتقييم أداء الموظفين المختصين بمنح الائتمان ووضع المحفظة لائتمانية.

- التأكد من أن عملية منح الائتمان مدارة ومراقبة بشكل ملائم، ويوجد تقيد بالسياسات الائتمانية، وأن التعرضات لمخاطر الائتمان هي ضمن الحدود المقبولة للبنك. حيث أن هدف إدارة مخاطر الائتمان هي المحافظة على تعرضات مخاطر الائتمان ضمن الحدود المناسبة والمقبولة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا. وإن إرساء وتدعيم الرقابة الداخلية يساعد على عدم تخطي تعرضات مخاطر الائتمان للحدود المقبولة للبنك.

- يجب أن تُستخدم المراجعة الداخلية في تحديد مجالات الضعف في سياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان، بالإضافة إلى أي استثناءات في السياسات والإجراءات والحدود.

- إرساء نظام لاتخاذ إجراءات وقائية مبكرة فيما يتعلق بالائتمانات المتدهورة، من خلال تحديد ضعف ومشاكل الائتمان، وإدراك التدهور في نوعية الائتمان في مراحل مبكرة.

الفصل الثالث : الاطار العملي للدراسة

أولاً- لمحة عن بنك سورية الدولي الإسلامي:

تأسس بنك سورية الدولي الإسلامي على شكل شركة مساهمة سورية مغفلة برأسمال قدره خمسة مليارات ليرة سورية، بموجب قرار الترخيص الصادر عن السيد رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية رقم 67/م بتاريخ 2006/9/7 ، وليمارس البنك أعماله، وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005.

لقد جاءت ولادة فكرة تأسيس البنك لدى نخبة من المستثمرين القطريين، يتصدرهم بنك قطر الدولي الإسلامي ومجموعة من الشركات والمؤسسات الإسلامية والأفراد، نتيجة إدراكهم وقناعتهم بجدوى الاستثمار في سورية باعتبارها بيئة استثمارية محفزة، ومكاناً استراتيجياً آمناً للاستثمار.

ووفقاً لأحكام قانون إحداث المصارف الخاصة، والمشاركة رقم 28 لعام 2001، تقدم مؤسسو البنك القطريون بطلب للترخيص، وتم الحصول على الترخيص في أيلول عام 2006 ليشكل حدثاً تاريخياً هاماً في تاريخ إنشاء المصارف الإسلامية في سورية، وبداية لانطلاقة خيرّة لبنك سورية الدولي الإسلامي.

وكانت ملكية البنك على الشكل التالي :

وفقاً لأحكام القانون 28 لعام 2001 الذي أتاح للمستثمرين غير السوريين المساهمة في تأسيس مصارف خاصة، وبنسبة مساهمة قدرها 49% كحد أقصى، تشكلت مساهمة المؤسسين القطريين كمايلي:

1- بنك قطر الدولي الإسلامي (المؤسس الاستراتيجي الرئيسي) بنسبة مساهمة قدرها 30% من رأس المال وبما يعادل 3 مليون سهم (ثلاثة ملايين سهم)، وتبلغ قيمتها الاسمية 1.5 مليار ليرة سورية.

2- المؤسسون القطريون التالية أسماؤهم بنسبة مساهمة قدرها 19% من رأس المال وبما يعادل 1.9 مليون سهم (مليون وتسعمائة ألف سهم) وتبلغ قيمتها الاسمية 950 مليون ليرة سورية (تسعمائة وخمسون مليون ليرة سورية). (بنك سورية الدولي الإسلامي، 2016).

تتألف الجهة المسؤولة عن منح الائتمان في بنك سورية الدولي الاسلامي وفقا للهيكل التنظيمي للبنك (انظر للهيكل التنظيمي في الملحق رقم 2) من الجهات الرقابية المتمثلة بإدارة التدقيق الداخلي و إدرة الرقابة و التدقيق الشرعي و إدارة المخاطر و إدارة مراقبة الائتمان و المراقب المصرفي

الداخلي وكذلك من كافة الجهات التنفيذية المتمثلة بإدارة التمويل التجاري ومركز التمويل التجاري في الإدارة الإقليمية و إدارة التمويل الشخصي و المشاريع الصغيرة و إدارة تنفيذ التمويل، و فروع البنك.

ثانياً- أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبيان لجمع المعلومات اللازمة من خلال أفراد مجتمع الدراسة، وقد تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين كما يلي:

القسم الأول: يتألف من المتغيرات الديموغرافية و هي :عدد سنوات الخبرة، طبيعة الوظيفة، الدرجة العلمية.

تم تقسيم متغير سنوات الخبرة إلى ثلاث فئات تم ترميزها على النحو التالي :

- أقل من 5 سنوات أعطيت الرقم 1
- بين 5 و 10 سنوات أعطيت الرقم 2
- أكثر من 10 سنوات أعطيت الرقم 3

كما تم تقسيم متغير طبيعة الوظيفة إلى فئتين و تم ترميزها على النحو التالي:

- جهة تنفيذية أعطيت الرقم 1
- جهة رقابية أعطيت الرقم 2

كما تم تقسيم متغير الدرجة العلمية إلى أربع فئات تم ترميزها على النحو التالي :

- معهد متوسط: أعطيت الرقم 1
- بكالوريوس: أعطيت الرقم 2
- ماجستير: أعطيت الرقم 3
- دكتوراه: أعطيت الرقم 4

القسم الثاني: يتألف من المحاور التي تتضمن العبارات اللازمة لدراسة متغيرات الدراسة و هي:

- المحور الأول: العبارات من رقم 1 إلى رقم 5 لقياس متغير الشخصية
- المحور الثاني: العبارات من رقم 6 إلى رقم 11 لقياس متغير القدرة
- المحور الثالث: العبارات من رقم 12 إلى رقم 15 لقياس متغير رأس المال

- المحور الرابع: العبارات من رقم 16 إلى رقم 20 لقياس متغير الضمانات
- المحور الخامس: العبارات من رقم 21 إلى رقم 35 لقياس متغير الظروف المحيطة
- المحور السادس: العبارات من رقم 36 إلى رقم 40 لقياس متغير الغرض من الانتماء
- المحور السابع: العبارات من رقم 41 إلى رقم 49 لقياس متغير الإدارة
- المحور الثامن: العبارات من رقم 50 إلى رقم 51 لقياس متغير التوقع المستقبلي

و تم استخدام أسلوب الأسئلة المغلقة في جميع أسئلة الاستبيان

كما تم اعتماد مقياس ليكرت السباعي لقياس هذه العبارات كما في الجدول رقم (3/3):

جدول رقم (3/3): تصنيف مقياس ليكرت السباعي

التصنيف	أتفق كلياً	أتفق	أتفق إلى حد ما	محايد	لا أتفق	لا أتفق إلى حد ما	لا أتفق إطلاقاً
الدرجة	7	6	5	4	3	2	1

تم توزيع الاستبيان على جميع أفراد مجتمع الدراسة و المؤلف من 65 موظف و قد تم استرجاعها جميعها، و ذلك فق الجدول رقم (4/3) :

جدول رقم (4/3): توزيع الاستبيان على مجتمع الدراسة

رتب	الجهة	الاستبيانات الموزعة	النسبة المئوية
1	إدارة الرقابة و التدقيق الشرعي	6	9.23%
2	إدارة المخاطر	6	9.23%
3	إدارة مراقبة الانتماء	9	13.84%
4	إدارة التدقيق الداخلي	7	10.77%
5	المراقب المصرفي الداخلي	1	1.53%
6	إدارة التمويل التجاري	7	10.77%
7	مركز التمويل التجاري في الإدارة الإقليمية	2	3.07%
8	إدارة التمويل الشخصي و المشاريع الصغيرة	9	13.85%
9	إدارة تنفيذ التمويل	3	4.63%
10	فروع البنك	15	23.08%
	المجموع	65	100%

ثالثاً- الأساليب الإحصائية:

لقد تم تفرغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج SPSS، و قد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- النسب المئوية ، والتكرارات ، والمتوسط الحسابي .
- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات
- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- اختبار T للعينة الواحدة

رابعاً- فحص صدق و ثبات الاستبيان:

أ- صدق الاستبيان

يقصد بصدق الاستبيان أن تقيس الأسئلة ما وضعت لقياسه، و قد تم التأكد من صدق فقرات الاستبانة بطريقتين:

- **الصدق الظاهري:** تم عرض الاستبيان على الدكتور المشرف على الدراسة، وإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاته، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية (ملحق رقم 3).
- **صدق الاتساق الداخلي للمقياس:** و يقصد به مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه الفقرة، و تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة تجريبية من مجتمع الدراسة بلغ حجمها 20 مفردة، و ذلك بحسب معاملات الارتباط بين كل فقرة و الدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي:

1. الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول (الشخصية) : الجدول رقم (5/3) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة R المحسوبة أكبر من قيمة R الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (5/3): الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول (الشخصية)

ر.ت	الفقرة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	يتم طلب وثيقة غير محكوم من العميل للتحقق من أهليته القانونية	0.759	0.001
2	يتم التحقق من أن العميل ممثل الشركة يملك سلطة التعاقد مع البنك و إبرام الالتزامات	0.505	0.023
3	يتم الاستفسار من الموردين الذين سبق لهم التعامل مع العميل للتأكد من مدى وفائه بتعهداته	0.563	0.01
4	يتم الاستفسار من المصارف التي سبق للعميل التعامل معها للتأكد من انتظام سداده لالتزاماته	0.547	0.013
5	يتم الوقوف على السجلات التجارية و الأحكام التجارية و الخاصة لمعرفة هل سبق إشهار إفلاس العميل أم لا	0.734	0.001

2. الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني (القدرة): الجدول رقم (6/3) يبين معاملات الارتباط بين

كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة R المحسوبة أكبر من قيمة R الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (6/3): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني (القدرة)

ر.ت	الفقرة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	يتم الأخذ بعين الاعتبار عدد سنوات ممارسة العميل لنشاطه	0.507	0.023
2	يتم الأخذ بعين الاعتبار مقدار الأرباح المحققة من نشاط العميل	0.716	0.001
3	يتم الأخذ بعين الاعتبار مدى توافق هامش الأرباح المحققة لنشاطه مع المعدلات السائدة في النشاط المماثل	0.530	0.016
4	يتم الاعتماد على مؤشر نسبة التداول لمعرفة مدى قدرة العميل على تغطية التزاماته دون الحاجة إلى تسهيل أصوله الثابتة	0.781	0.001
5	يتم الاعتماد على مؤشر نسبة السيولة السريعة للتحقق من مدى قدرة العميل على سداد التزاماته المفاجئة دون الحاجة إلى تسهيل مخزونه السلعي	0.734	0.001
6	يتم الأخذ بعين الاعتبار حجم التدفقات النقدية لنشاط العميل	0.564	0.01

3. الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث (رأس المال): الجدول رقم (7/3) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة R المحسوبة أكبر من قيمة R الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (7/3): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث (رأس المال)

ر.ت	الفقرة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	يتم التحقق من مدى ملاءمة الموجودات الثابتة للعميل	0.446	0.049
2	يتم الاعتماد على معامل القيمة التصفوية للتحقق من مدى سرعة بيع الموجودات و تحويلها إلى نقد سائل لمواجهة التزامات العميل إذا أخفق في نشاطه	0.521	0.019
3	يتم الكشف الميداني على مكان نشاط العميل للاطلاع على حجم موجوداته الثابتة و المتداولة	0.458	0.042
4	يتم التحقق من المستندات القانونية المتعلقة بملكية الموجودات الثابتة للعميل	0.448	0.048

4. الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع (الضمانات): الجدول رقم (8/3) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة R المحسوبة أكبر من قيمة R الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (8/3): الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع (الضمانات)

ر.ت	الفقرة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	يتم التحقق من مدى ملاءمة الموجودات الثابتة للعميل	0.566	0.009
2	يتم الاعتماد على معامل القيمة التصفوية للتحقق من مدى سرعة بيع الموجودات و تحويلها إلى نقد سائل لمواجهة التزامات العميل إذا أخفق في نشاطه	0.653	0.002
3	يتم الكشف الميداني على مكان نشاط العميل للاطلاع على حجم موجوداته الثابتة و المتداولة	0.763	0.001

المتداولة		
4	يتم التحقق من المستندات القانونية المتعلقة بملكية الموجودات الثابتة للعميل	0.703
5	يتم التأكد من أن الضمان قابل للبيع أو التصفية	0.707

5. الصديق الداخلي لفقرات المحور الخامس (الظروف المحيطة): الجدول رقم (9/3) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة R المحسوبة أكبر من قيمة R الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الخامس صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (9/3): الصديق الداخلي لفقرات المحور الخامس (الظروف المحيطة)

ر.ت	الفقرة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	يتم الأخذ بعين الاعتبار دورة الأعمال و الأنشطة الاقتصادية في المجتمع	0.550	0.012
2	يتم الأخذ بعين الاعتبار التضخم الاقتصادي في المجتمع	0.664	0.001
3	يتم الأخذ بعين الاعتبار الكساد الاقتصادي في المجتمع	0.642	0.002
4	يتم الأخذ بعين الاعتبار تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية	0.789	0.001
5	يتم الأخذ بعين الاعتبار الإطار التشريعي و القانوني الذي يعمل العميل في إطاره	0.627	0.003
6	يتم الأخذ بعين الاعتبار الحصة السوقية لمنتجات (خدمات) العميل	0.891	0.001
7	يتم الأخذ بعين الاعتبار دورة حياة المنتج (الخدمة) التي يقدمها العميل	0.840	0.001
8	يتم الأخذ بعين الاعتبار حجم المنافسة على المنتج (الخدمة) في السوق	0.873	0.001
9	يتم الأخذ بعين الاعتبار نوع منافذ توزيع منتجات العميل	0.777	0.001
10	يتم الأخذ بعين الاعتبار حجم منافذ توزيع منتجات العميل	0.881	0.001
11	يتم الأخذ بعين الاعتبار الانتشار الجغرافي لمنافذ توزيع منتجات العميل	0.606	0.005
12	يتم الأخذ بعين الاعتبار قابلية السلعة (الخدمة) للتلف	0.629	0.003
13	يتم الأخذ بعين الاعتبار سعر السلعة (الخدمة) السائد في السوق	0.668	0.001
14	يتم الأخذ بعين الاعتبار حجم الطلب على السلعة (الخدمة) التي يقدمها العميل	0.707	0.001
15	يتم الأخذ بعين الاعتبار عدد المستهلكين في السوق لمنتجات العميل	0.646	0.002

6. **الصدق الداخلي لفقرات المحور السادس (الغرض من الائتمان):** الجدول رقم (10/3) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة R المحسوبة أكبر من قيمة R الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور السادس صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (10/3): الصدق الداخلي لفقرات المحور السادس (الغرض من الائتمان)

ر.ت	الفقرة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	مصدر سداد الائتمان المطلوب هو الإيرادات المتولدة عن نشاط العميل	0.693	0.001
2	يتم تحديد طريقة سداد الائتمان (شهري، ربع سنوي ... الخ) بما يتناسب مع طبيعة عمل العميل	0.507	0.023
3	تختلف درجة الأهمية في دراسة طلب الائتمان حسب المبلغ المطلوب	0.638	0.002
4	نوع الائتمان المطلوب متوافق مع مجال نشاط للعميل	0.585	0.007
5	تختلف درجة الأهمية في دراسة طلب الائتمان حسب مدة السداد المطلوبة	0.544	0.013

7. **الصدق الداخلي لفقرات المحور السابع (الإدارة):** الجدول رقم (11/3) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة R المحسوبة أكبر من قيمة R الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور السابع صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (11/3): الصدق الداخلي لفقرات المحور السابع (الإدارة)

ر.ت	الفقرة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	يتم الاعتماد على معدل العائد على الموجودات لمعرفة مدى كفاءة العميل في توظيف موجوداته في العملية التشغيلية لنشاطه	0.711	0.001
2	يؤخذ بعين الاعتبار مدى توافق معدل العائد على الموجودات مع متوسط المعدلات في النشاط المماثل.	0.843	0.001
3	يتم الاعتماد على معدل دوران الموجودات لمعرفة مدى كفاءة العميل في توليد الإيرادات من موجوداته	0.841	0.001

4	يتم الاعتماد على معدل العائد على العاملين لمعرفة مدى كفاءة استثماره للموارد البشرية العاملة لديه	0.820	0.001
5	يؤخذ بعين الاعتبار مدى توافق معدل العائد على العاملين مع متوسط المعدلات في النشاط المماثل.	0.838	0.001
6	يتم الاعتماد على معدل دوران حساب المدينين للتحقق من كفاءة العمل في تحصيل ديونه	0.767	0.001
7	يؤخذ بعين الاعتبار مدى توافق معدل دوران حساب المدينين مع متوسط المعدلات في النشاط المماثل.	0.877	0.001
8	يتم الاعتماد على معدل نمو المبيعات لمعرفة مدى كفاءة إدارة البيع لدى العميل	0.773	0.001
9	يؤخذ بعين الاعتبار مدى توافق معدل نمو المبيعات مع متوسط المعدلات في النشاط المماثل.	0.874	0.001

8. الصدق الداخلي لفقرات المحور الثامن (التوقع المستقبلي): الجدول رقم (12/3) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة R المحسوبة أكبر من قيمة R الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثامن صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (12/3): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثامن (التوقع المستقبلي)

رت	الفقرة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	يتم الاعتماد على مؤشرات Z للتنبؤ بفشل نشاط العميل في المستقبل	0.808	0.001
2	يتم الاعتماد على التحليل الرباعي SWOT للتنبؤ بوضع العميل في المستقبل	0.915	0.001

ب- ثبات الاستبيان:

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذه الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وقد تم إجراء خطوات الثبات على العينة التجريبية نفسها بطريقة معامل ألفا كرونباخ.

وقد بين جدول رقم (13/3) من خلال معامل ألفا كرونباخ أن المحاور (القدرة و الضمانات و الغرض من الانتماء) درجة ثباتها مقبولة، و المحاور (الشخصية و رأس المال و التوقع المستقبلي) درجة ثباتها عالية، و المحاور (الظروف المحيطة و الإدارة) درجة ثباتها عالية جداً، كما أن جميع فقرات الاستبيان درجة ثباتها تساوي (0.776) و هذا يدل على أن الاستبيان قيمة ثباته عالية.

جدول رقم (13/3): معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ
الأول	الشخصية	5	0.759
الثاني	القدرة	6	0.696
الثالث	رأس المال	4	0.782
الرابع	الضمانات	5	0.678
الخامس	الظروف المحيطة	15	0.928
السادس	الغرض من الانتماء	5	0.683
السابع	الإدارة	9	0.941
الثامن	التوقع المستقبلي	2	0.744
	جميع الفقرات	51	0.776

و بذلك يكون قد تم التأكد من من صدق وثبات استبيان الدراسة في صورته النهائية، و أنه صالح للتطبيق على مجتمع الدراسة الأساسي و من ثم استخدامه للوصول للنتائج و الإجابة على أسئلة الدراسة.

خامساً- تحليل البيانات:

أ- تحليل خصائص العينة:

يتضمن تحليل خصائص العينة الوصف الاحصائي لعينة الدراسة وفق طبيعة العمل و سنوات الخبرة والدرجة العلمية، وفيما يلي عرض لنتائج عينة الدراسة وفق هذه الخصائص.

1. توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العمل:

يبين الجدول (14/3) توزيع أفراد العينة بين 36 موظف تنفيذ لعمليات منح الائتمان و 29 موظف رقابة على عمليات منح الائتمان، و بنسبة 55.4%، و 44.6% على التوالي. حيث كانت النسبة الأعلى لموظفي الرقابة على الائتمان و هذا يؤثر إيجاباً على العملية الرقابية في منح الائتمان.

جدول رقم (14/3): توزيع مجتمع الدراسة حسب طبيعة الوظيفة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid جهة تنفيذية	36	55.4	55.4	55.4
جهة رقابية	29	44.6	44.6	100.0
Total	65	100.0	100.0	

2. توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة :

بحسب التحليل يتبين من خلال الجدول (15/3) أن 16 موظف لديهم أقل من 5 سنوات خبرة مصرفية، و 43 موظف من 5 إلى 10 سنوات خبرة مصرفية، و 6 موظفين أكثر من 10 سنوات خبرة مصرفية، بنسبة 24.6%، 66.2%، 9.2% على التوالي، أي أن الغالبية العظمى من الموظفين لديهم خبرة بين 5 إلى 10 سنوات خبرة مصرفية، وهذا التحليل منطقي حيث أن الخبرات المصرفية الإسلامية في سورية تعد قليلة نسبياً ولا تتجاوز 10 سنوات في معظم الأحيان بسبب حداثة المصارف الإسلامية في سورية.

جدول رقم (15/3): توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid أقل من 5 سنوات	16	24.6	24.6	24.6
من 5 - 10 سنوات	43	66.2	66.2	90.8
أكثر من 10 سنوات	6	9.2	9.2	100.0
Total	65	100.0	100.0	

3. توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية:

يبين جدول رقم (16/3) أن أعلى نسبة 58.5% بين أفراد العينة كانت للمؤهل العلمي بكالوريوس ثم 30.8% لحملة الماجستير وهذا مؤشر جيد ويدل على أن الذين يتولون مهام ضبط عملية منح الانتماء مؤهلين لذلك، علماً أنه يفضل أن تكون النسبة الأعلى من حملة الشهادات العليا لما توليه عملية منح الانتماء من أهمية كبيرة في البنك. كما أنه يزيد من موثوقية النتائج فيما يخص الدراسة.

الجدول رقم (16/3): توزيع مجتمع الدراسة حسب الدرجة العلمية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid معهد متوسط	2	3.1	3.1	3.1
بكالوريوس	38	58.5	58.5	61.5
ماجستير	20	30.8	30.8	92.3
دكتوراه	5	7.7	7.7	100.0
Total	65	100.0	100.0	

ب- تحليل فقرات الدراسة:

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبيان، وتكون الفقرة ايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من الوزن النسبي المحايد 60%، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05.

1. تحليل فقرات المحور الأول (الشخصية):

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة و يبين الجدول رقم (17/3) النتائج لكل فقرة من فقرات المحور الأول (الشخصية)، كما يلي:

جدول رقم (17/3): نتائج فقرات المحور الأول (الشخصية):

ر.ب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الدلالة
1	يتم طلب وثيقة غير محكوم من العميل للتحقق من أهليته القانونية	4.51	64.43%	0.056
2	يتم التحقق من أن العميل ممثل الشركة يملك سلطة التعاقد مع البنك و إبرام	6.78	96.86%	0.000

	الالتزامات			
3	يتم الاستفسار من الموردين الذين سبق لهم التعامل مع العميل للتأكد من مدى وفائه بتعهداته	5.38	76.86%	0.000
4	يتم الاستفسار من المصارف التي سبق للعميل التعامل معها للتأكد من انتظام سدادها لالتزاماته	6.40	91.43%	0.000
5	يتم الوقوف على السجلات التجارية و الأحكام التجارية و الخاصة لمعرفة هل سبق إشهار إفلاس العميل أم لا	5.57	79.57%	0.000
	جميع الفقرات	5.73	81.85%	0.000

- احتلت الفقرة " يتم التحقق من أن العميل ممثل الشركة يملك سلطة التعاقد مع البنك و إبرام الالتزامات" المرتبة الأولى بوزن نسبي إيجابي 96.86%، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالتحقق من أن العميل ممثل الشركة يملك سلطة التعاقد مع البنك و إبرام الالتزامات ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 6.78 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.
- احتلت الفقرة " يتم الاستفسار من المصارف التي سبق للعميل التعامل معها للتأكد من انتظام سدادها لالتزاماته" المرتبة الثانية بوزن نسبي إيجابي 91.43%، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالاستفسار من المصارف التي سبق للعميل التعامل معها للتأكد من انتظام سدادها لالتزاماته ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 6.40 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.
- احتلت الفقرة " يتم الوقوف على السجلات التجارية و الأحكام التجارية و الخاصة لمعرفة هل سبق إشهار إفلاس العميل أم لا " المرتبة الثالثة بوزن نسبي إيجابي 79.57%، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالوقوف على السجلات التجارية و الأحكام التجارية و الخاصة لمعرفة هل سبق إشهار إفلاس العميل أم لا ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 5.57 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.
- احتلت الفقرة " يتم الاستفسار من الموردين الذين سبق لهم التعامل مع العميل للتأكد من مدى وفائه بتعهداته " المرتبة الرابعة بوزن نسبي إيجابي 76.86%، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالاستفسار من الموردين الذين سبق لهم التعامل مع العميل للتأكد من مدى وفائه بتعهداته ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 5.38 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.

- احتلت الفقرة " يتم طلب وثيقة غير محكوم من العميل للتحقق من أهليته القانونية " المرتبة الخامسة بوزن نسبي محايد 64.43%، مما يدل على توجّه منخفض بالموافقة لدى المبحوثين و اختلاف في آرائهم نحو قيام البنك بطلب وثيقة غير محكوم من العميل للتحقق من أهليته القانونية ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4.51 ومستوى الدلالة 0.056، لذا تعتبر الفقرة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (الشخصية) تساوي 5.73، و الوزن النسبي يساوي 81.85% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% مما يدل على أن شخصية العميل تؤخذ بعين الاعتبار في عملية منح الائتمان في بنك سورية الدولي الاسلامي.

2. تحليل فقرات المحور الثاني (القدرة):

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة و يبين الجدول رقم (18/3) النتائج لكل فقرة من فقرات المحور الثاني (القدرة)، كما يلي:

جدول رقم (18/3): نتائج فقرات المحور الثاني (القدرة):

ر.ب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الدلالة
6	يتم الأخذ بعين الاعتبار عدد سنوات ممارسة العميل لنشاطه	6.48	92.53%	0.000
7	يتم الأخذ بعين الاعتبار مقدار الأرباح المحققة من نشاط العميل	6.67	95.16%	0.000
8	يتم الأخذ بعين الاعتبار مدى توافق هامش الأرباح المحققة لنشاطه مع المعدلات السائدة في النشاط المماثل	6.28	89.67%	0.000
9	يتم الاعتماد على مؤشر نسبة التداول لمعرفة مدى قدرة العميل على تغطية التزاماته دون الحاجة إلى تسهيل أصوله الثابتة	6.29	89.89%	0.000
10	يتم الاعتماد على مؤشر نسبة السيولة السريعة للتحقق من مدى قدرة العميل على سداد التزاماته المفاجئة دون الحاجة إلى تسهيل مخزونه السلعي	6.41	91.65%	0.000
11	يتم الأخذ بعين الاعتبار حجم التدفقات النقدية لنشاط العميل	6.51	92.97%	0.000
	جميع الفقرات	6.44	91.98%	0.000

- احتلت الفقرة " يتم الأخذ بعين الاعتبار مقدار الأرباح المحققة من نشاط العميل " المرتبة الأولى بوزن نسبي إيجابي 95.16%، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالأخذ بعين الاعتبار مقدار الأرباح المحققة من نشاط العميل ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 6.67 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.

- احتلت الفقرة " يتم الأخذ بعين الاعتبار حجم التدفقات النقدية لنشاط العميل " المرتبة الثانية بوزن نسبي إيجابي 92.97%، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالأخذ بعين الاعتبار حجم التدفقات النقدية لنشاط العميل ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 6.51 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.
- احتلت الفقرة " يتم الأخذ بعين الاعتبار عدد سنوات ممارسة العميل لنشاطه " المرتبة الثالثة بوزن نسبي إيجابي 92.53%، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالأخذ بعين الاعتبار عدد سنوات ممارسة العميل لنشاطه ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 6.48 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.
- احتلت الفقرة " يتم الاعتماد على مؤشر نسبة السيولة السريعة للتحقق من مدى قدرة العميل على سداد التزاماته المفاجئة دون الحاجة إلى تسهيل مخزونه السلعي " المرتبة الرابعة بوزن نسبي إيجابي 91.65%، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالاعتماد على مؤشر نسبة السيولة السريعة للتحقق من مدى قدرة العميل على سداد التزاماته المفاجئة دون الحاجة إلى تسهيل مخزونه السلعي ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 6.41 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.
- احتلت الفقرة " يتم الاعتماد على مؤشر نسبة التداول لمعرفة مدى قدرة العميل على تغطية التزاماته دون الحاجة إلى تسهيل أصوله الثابتة " المرتبة الخامسة بوزن نسبي إيجابي 89.89%، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين و تقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالاعتماد على مؤشر نسبة التداول لمعرفة مدى قدرة العميل على تغطية التزاماته دون الحاجة إلى تسهيل أصوله الثابتة ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 6.29 ومستوى الدلالة 0.000، لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.
- احتلت الفقرة " يتم الأخذ بعين الاعتبار مدى توافق هامش الأرباح المحققة لنشاطه مع المعدلات السائدة في النشاط المماثل " المرتبة السادسة بوزن نسبي إيجابي 89.67%، مما يدل على توجّه إيجابي بالموافقة لدى المبحوثين و تقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالاعتماد على مؤشر نسبة التداول لمعرفة مدى قدرة العميل على تغطية التزاماته دون الحاجة إلى تسهيل أصوله الثابتة ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 6.28 ومستوى الدلالة 0.000، لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (القدرة) تساوي 6.44، و الوزن النسبي يساوي 91.98% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% مما يدل على أن قدرة العميل على السداد تؤخذ بعين الاعتبار في عملية منح الائتمان في بنك سورية الدولي الاسلامي.

3. تحليل فقرات المحور الثالث (رأس المال):

تم استخدام اختبار T للعينه الواحدة و يبين الجدول رقم (19/3) النتائج لكل فقرة من فقرات المحور الثالث (رأس المال)، كما يلي:

جدول رقم (19/3): نتائج فقرات المحور الثالث (رأس المال):

ر.ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الدلالة
12	يتم التحقق من مدى ملاءة الأصول الثابتة للعميل	6.48	92.53%	0.000
13	يتم الاعتماد على معامل القيمة التصفية للتحقق من مدى سرعة بيع الأصول و تحويلها إلى نقد سائل لمواجهة التزامات العميل إذا أخفق في نشاطه	5.05	72.09%	0.000
14	يتم الكشف الميداني على مكان نشاط العميل للاطلاع على حجم أصوله الثابتة و المتداولة	6.75	96.48%	0.000
15	يتم التحقق من المستندات القانونية المتعلقة بملكية الأصول الثابتة للعميل	6.60	94.29%	0.000
	جميع الفقرات	6.22	88.85%	0.000

- احتلت الفقرة " يتم الكشف الميداني على مكان نشاط العميل للاطلاع على حجم أصوله الثابتة و المتداولة " المرتبة الأولى بوزن نسبي إيجابي 96.48%، مما يدل على توجه جيد بالموافقة لدى الباحثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالكشف الميداني على مكان نشاط العميل للاطلاع على حجم أصوله الثابتة و المتداولة ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 6.75 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.
- احتلت الفقرة " يتم التحقق من المستندات القانونية المتعلقة بملكية الأصول الثابتة للعميل " المرتبة الثانية بوزن نسبي إيجابي 94.29%، مما يدل على توجه جيد بالموافقة لدى الباحثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالتحقق من المستندات القانونية المتعلقة بملكية الأصول الثابتة للعميل ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 6.60 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.
- احتلت الفقرة " يتم التحقق من مدى ملاءة الأصول الثابتة للعميل " المرتبة الثالثة بوزن نسبي إيجابي 92.53%، مما يدل على توجه جيد بالموافقة لدى الباحثين و تقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالتحقق من مدى ملاءة الأصول الثابتة للعميل ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه

الفقرة 6.48 ومستوى الدلالة 0.000، لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.

- احتلت الفقرة " يتم الاعتماد على معامل القيمة التصفوية للتحقق من مدى سرعة بيع الأصول و تحويلها إلى نقد سائل لمواجهة التزامات العميل إذا أخفق في نشاطه " المرتبة الرابعة بوزن نسبي إيجابي %72.09، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين و تقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالاعتماد على معامل القيمة التصفوية للتحقق من مدى سرعة بيع الأصول و تحويلها إلى نقد سائل لمواجهة التزامات العميل إذا أخفق في نشاطه ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 5.05 ومستوى الدلالة 0.000، لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (رأس المال) تساوي 6.22، و الوزن النسبي يساوي %88.85 وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد %60 مما يدل على أنه يؤخذ رأس مال العميل بعين الاعتبار في عملية منح الائتمان في بنك سورية الدولي الاسلامي.

4. تحليل فقرات المحور الرابع (الضمانات):

تم استخدام اختبار T للعينه الواحدة و يبين الجدول رقم (20/3) النتائج لكل فقرة من فقرات المحور الرابع (الضمانات)، كما يلي

جدول رقم (20/3): نتائج فقرات المحور الرابع (الضمانات):

ر.ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الدلالة
16	يتم التأكد من أن الضمان قابل للبيع أو التصفية	6.74	96.26%	0.000
17	يتم التأكد من أن الاحتفاظ بالضمان لا يشكل عبء أو تكلفة إضافية على البنك	5.95	85.05%	0.000
18	يتم التحقق من استخدام الضمانات التي لا تتقلب قيمتها تقلبات شديدة في قيمتها خلال فترة الائتمان	6.11	87.25%	0.000
19	يتم طلب كافة المستندات القانونية التي تؤكد حق البنك باستخدام الضمانات و تسهيلها لسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد	6.69	95.60%	0.000
20	يتم التحقق من كفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان مع الأرباح	6.88	98.24%	0.000
	جميع الفقرات	6.47	92.48%	0.000

- احتلت الفقرة " يتم التحقق من كفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان مع الأرباح " المرتبة الأولى بوزن نسبي إيجابي %98.24 مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين و تقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالتحقق من كفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان مع

الأرباح ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 6.88 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.

- احتلت الفقرة " يتم التأكد من أن الضمان قابل للبيع أو التصفية " المرتبة الثانية بوزن نسبي إيجابي 96.26%، مما يدل على توجه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالتأكد من أن الضمان قابل للبيع أو التصفية ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 6.74 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.

- احتلت الفقرة " يتم طلب كافة المستندات القانونية التي تؤكد حق البنك باستخدام الضمانات و تسهيلها لسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد " المرتبة الثالثة بوزن نسبي إيجابي 95.60%، مما يدل على توجه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بطلب كافة المستندات القانونية التي تؤكد حق البنك باستخدام الضمانات و تسهيلها لسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 6.69 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.

- احتلت الفقرة " يتم التحقق من استخدام الضمانات التي لا تتقلب قيمتها تقلبات شديدة في قيمتها خلال فترة الائتمان " المرتبة الرابعة بوزن نسبي إيجابي 87.25%، مما يدل على توجه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالتحقق من استخدام الضمانات التي لا تتقلب قيمتها تقلبات شديدة في قيمتها خلال فترة الائتمان، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 6.11 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.

- احتلت الفقرة " يتم التأكد من أن الاحتفاظ بالضمان لا يشكل عبء أو تكلفة إضافية على البنك " المرتبة الخامسة بوزن نسبي إيجابي 85.05%، مما يدل على توجه جيد بالموافقة لدى المبحوثين و تقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالتأكد من أن الاحتفاظ بالضمان لا يشكل عبء أو تكلفة إضافية على البنك ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 5.95 ومستوى الدلالة 0.000، لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع (الضمانات) تساوي 6.47، و الوزن النسبي يساوي 92.48% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% مما يدل على أنه تؤخذ الضمانات بعين الاعتبار في عملية منح الائتمان في بنك سورية الدولي الاسلامي.

5. تحليل فقرات المحور الخامس (الظروف المحيطة):

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة و يبين الجدول رقم (21/3) النتائج لكل فقرة من فقرات المحور الخامس (الظروف المحيطة)، كما يلي:

جدول رقم (21/3): نتائج فقرات المحور الخامس (الظروف المحيطة):

ر.ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الدلالة
21	يتم الأخذ بعين الاعتبار دورة الأعمال و الأنشطة الاقتصادية في المجتمع	5.51	78.68%	0.000
22	يتم الأخذ بعين الاعتبار التضخم الاقتصادي في المجتمع	5.00	71.43%	0.000
23	يتم الأخذ بعين الاعتبار الكساد الاقتصادي في المجتمع	5.23	74.73%	0.000
24	يتم الأخذ بعين الاعتبار تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية	5.23	74.73%	0.000
25	يتم الأخذ بعين الاعتبار الإطار التشريعي و القانوني الذي يعمل العميل في إطاره	6.18	88.35%	0.000
26	يتم الأخذ بعين الاعتبار الحصة السوقية لمنتجات (خدمات) العميل	5.91	84.40%	0.000
27	يتم الأخذ بعين الاعتبار دورة حياة المنتج (الخدمة) التي يقدمها العميل	5.95	85.05%	0.000
28	يتم الأخذ بعين الاعتبار حجم المنافسة على المنتج (الخدمة) في السوق	5.78	82.64%	0.000
29	يتم الأخذ بعين الاعتبار نوع منافذ توزيع منتجات العميل	5.71	81.54%	0.000
30	يتم الأخذ بعين الاعتبار حجم منافذ توزيع منتجات العميل	5.75	82.20%	0.000
31	يتم الأخذ بعين الاعتبار الانتشار الجغرافي لمنافذ توزيع منتجات العميل	5.88	83.96%	0.000
32	يتم الأخذ بعين الاعتبار قابلية السلعة (الخدمة) للتلف	5.97	85.27%	0.000
33	يتم الأخذ بعين الاعتبار سعر السلعة (الخدمة) السائد في السوق	5.52	78.90%	0.000
34	يتم الأخذ بعين الاعتبار حجم الطلب على السلعة (الخدمة) التي يقدمها العميل	5.98	85.49%	0.000
35	يتم الأخذ بعين الاعتبار عدد المستهلكين في السوق لمنتجات العميل	5.80	82.86%	0.000
	جميع الفقرات	5.69	81.35%	0.000

- احتلت الفقرة " يتم الأخذ بعين الاعتبار الإطار التشريعي و القانوني الذي يعمل العميل في إطاره " المرتبة الأولى بوزن نسبي إيجابي 88.35% مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالأخذ بعين الاعتبار الإطار التشريعي و القانوني الذي يعمل العميل في إطاره ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 6.18 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.

- احتلت الفقرة " يتم الأخذ بعين الاعتبار حجم الطلب على السلعة (الخدمة) التي يقدمها العميل " المرتبة الثانية بوزن نسبي إيجابي 85.49%، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالأخذ بعين الاعتبار حجم الطلب على السلعة (الخدمة) التي يقدمها العميل ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 5.98 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.

- احتلت الفقرة " يتم الأخذ بعين الاعتبار قابلية السلعة (الخدمة) للتلف " المرتبة الثالثة بوزن نسبي إيجابي 85.27%، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالأخذ بعين الاعتبار قابلية السلعة (الخدمة) للتلف ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 5.97 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.
- احتلت الفقرة " يتم الأخذ بعين الاعتبار دورة حياة المنتج (الخدمة) التي يقدمها العميل " المرتبة الرابعة بوزن نسبي إيجابي 85.05%، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالأخذ بعين الاعتبار دورة حياة المنتج (الخدمة) التي يقدمها العميل ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 5.95 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.
- احتلت الفقرة " يتم الأخذ بعين الاعتبار الحصة السوقية لمنتجات (خدمات) العميل " المرتبة الخامسة بوزن نسبي إيجابي 84.40%، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين و تقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالأخذ بعين الاعتبار الحصة السوقية لمنتجات (خدمات) العميل ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 5.91 ومستوى الدلالة 0.000، لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.
- احتلت الفقرة " يتم الأخذ بعين الاعتبار الانتشار الجغرافي لمنافذ توزيع منتجات العميل " المرتبة السادسة بوزن نسبي إيجابي 83.96% مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالأخذ بعين الاعتبار الانتشار الجغرافي لمنافذ توزيع منتجات العميل ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 5.88 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.
- احتلت الفقرة " يتم الأخذ بعين الاعتبار عدد المستهلكين في السوق لمنتجات العميل " المرتبة السابعة بوزن نسبي إيجابي 82.86%، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالأخذ بعين الاعتبار عدد المستهلكين في السوق لمنتجات العميل ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 5.80 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.
- احتلت الفقرة " يتم الأخذ بعين الاعتبار حجم المنافسة على المنتج (الخدمة) في السوق " المرتبة الثامنة بوزن نسبي إيجابي 82.64%، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالأخذ بعين الاعتبار حجم المنافسة على المنتج (الخدمة) في السوق ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 5.78 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.

- احتلت الفقرة " يتم الأخذ بعين الاعتبار حجم منافذ توزيع منتجات العميل " المرتبة التاسعة بوزن نسبي إيجابي 82.20%، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالأخذ بعين الاعتبار حجم منافذ توزيع منتجات العميل ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 5.75 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.
- احتلت الفقرة " يتم الأخذ بعين الاعتبار نوع منافذ توزيع منتجات العميل " المرتبة العاشرة بوزن نسبي إيجابي 81.54%، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالأخذ بعين الاعتبار نوع منافذ توزيع منتجات العميل ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 5.71 ومستوى الدلالة 0.000، لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.
- احتلت الفقرة " يتم الأخذ بعين الاعتبار سعر السلعة (الخدمة) السائد في السوق " المرتبة الحادية عشر بوزن نسبي إيجابي 78.90% مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالأخذ بعين الاعتبار سعر السلعة (الخدمة) السائد في السوق ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 5.52 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.
- احتلت الفقرة " يتم الأخذ بعين الاعتبار دورة الأعمال و الأنشطة الاقتصادية في المجتمع " المرتبة الثانية عشر بوزن نسبي إيجابي 78.68%، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالأخذ بعين الاعتبار دورة الأعمال و الأنشطة الاقتصادية في المجتمع ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 5.51 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.
- احتلت الفقرة " يتم الأخذ بعين الاعتبار الكساد الاقتصادي في المجتمع " المرتبة الثالثة عشر بوزن نسبي إيجابي 74.73%، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالأخذ بعين الاعتبار الكساد الاقتصادي في المجتمع ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 5.23 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.
- احتلت الفقرة " يتم الأخذ بعين الاعتبار تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية " المرتبة الرابعة عشر بوزن نسبي إيجابي 74.73%، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالأخذ بعين الاعتبار تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 5.23 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.

- احتلت الفقرة " يتم يتم الأخذ بعين الاعتبار التضخم الاقتصادي في المجتمع " المرتبة الخامسة عشر بوزن نسبي إيجابي 71.43%، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين و تقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالأخذ بعين الاعتبار التضخم الاقتصادي في المجتمع ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 5.00 ومستوى الدلالة 0.000، لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الخامس (الظروف المحيطة) تساوي 5.69، و الوزن النسبي يساوي 81.35% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% مما يدل على أنه تؤخذ الظروف المحيطة بعين الاعتبار في عملية منح الائتمان في بنك سورية الدولي الاسلامي.

6. تحليل فقرات المحور السادس (الغرض من الائتمان):

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة و يبين الجدول رقم (22/3) النتائج لكل فقرة من فقرات المحور السادس (الغرض من الائتمان)، كما يلي

جدول رقم (22/3): نتائج فقرات المحور السادس (الغرض من الائتمان):

ر.ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الدلالة
36	مصدر سداد الائتمان المطلوب هو الايرادات المتولدة عن نشاط العميل	6.08	86.81%	0.000
37	يتم تحديد طريقة سداد الائتمان (شهري، ربع سنوي ...الخ) بما يتناسب مع طبيعة عمل العميل	6.32	90.33%	0.000
38	تختلف درجة الأهمية في دراسة طلب الائتمان حسب المبلغ المطلوب	4.83	69.01%	0.000
39	نوع الائتمان المطلوب متوافق مع مجال نشاط العميل	6.06	86.59%	0.000
40	تختلف درجة الأهمية في دراسة طلب الائتمان حسب مدة السداد المطلوبة	4.48	63.96%	0.035
	جميع الفقرات	5.55	79.34%	0.000

- احتلت الفقرة " يتم يتم تحديد طريقة سداد الائتمان (شهري، ربع سنوي ...الخ) بما يتناسب مع طبيعة عمل العميل " المرتبة الأولى بوزن نسبي إيجابي 90.33% مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بتحديد طريقة سداد الائتمان (شهري، ربع سنوي ...الخ) بما يتناسب مع طبيعة عمل العميل ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 6.32 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.

- احتلت الفقرة " مصدر سداد الائتمان المطلوب هو الايرادات المتولدة عن نشاط العميل " المرتبة الثانية بوزن نسبي إيجابي 86.81%، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب

في آرائهم نحو قيام البنك بالأخذ بعين الاعتبار أن مصدر سداد الائتمان المطلوب هو الإيرادات المتولدة عن نشاط العميل، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 6.08 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.

- احتلت الفقرة " نوع الائتمان المطلوب متوافق مع مجال نشاط للعميل " المرتبة الثالثة بوزن نسبي إيجابي 86.59%، مما يدل على توجه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالأخذ بعين الاعتبار أن نوع الائتمان المطلوب متوافق مع مجال نشاط للعميل ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 6.06 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.

- احتلت الفقرة " تختلف درجة الأهمية في دراسة طلب الائتمان حسب المبلغ المطلوب " المرتبة الرابعة بوزن نسبي إيجابي 69.01%، مما يدل على توجه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو اختلاف درجة الأهمية في دراسة طلب الائتمان حسب المبلغ المطلوب ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4.83 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.

- احتلت الفقرة " تختلف درجة الأهمية في دراسة طلب الائتمان حسب مدة السداد المطلوبة " المرتبة الخامسة بوزن نسبي إيجابي 63.96%، مما يدل على توجه جيد بالموافقة لدى المبحوثين و تقارب في آرائهم اختلاف درجة الأهمية في دراسة طلب الائتمان حسب مدة السداد المطلوبة ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4.48 ومستوى الدلالة 0.035 ، لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور السادس (الغرض من الائتمان) تساوي 5.55، و الوزن النسبي يساوي 79.34% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% مما يدل على أنه يؤخذ الغرض من الائتمان بعين الاعتبار في عملية منح الائتمان في بنك سورية الدولي الاسلامي.

7. تحليل فقرات المحور السابع (الإدارة):

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة و يبين الجدول رقم (23/3) النتائج لكل فقرة من فقرات المحور السابع (الإدارة)، كما يلي:

جدول رقم (23/3): نتائج فقرات المحور السابع (الإدارة):

ر.ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الدلالة
-----	--------	-----------------	--------------	---------------

41	يتم الاعتماد على معدل العائد على الأصول لمعرفة مدى كفاءة العمل في توظيف أصوله في العملية التشغيلية لنشاطه	6.01	85.93%	0.000
42	يؤخذ بعين الاعتبار مدى توافق معدل العائد على الأصول مع متوسط المعدلات في النشاط المماثل.	5.80	82.86%	0.000
43	يتم الاعتماد على معدل دوران الأصول لمعرفة مدى كفاءة العمل في توليد الإيرادات من أصوله	5.94	84.84%	0.000
44	يتم الاعتماد على معدل العائد على العاملين لمعرفة مدى كفاءة استثماره للموارد البشرية العاملة لديه	4.78	68.35%	0.000
45	يؤخذ بعين الاعتبار مدى توافق معدل العائد على العاملين مع متوسط المعدلات في النشاط المماثل.	4.37	62.42%	0.045
46	يتم الاعتماد على معدل دوران حساب المدينين للتحقق من كفاءة العمل في تحصيل ديونه	6.20	88.57%	0.000
47	يؤخذ بعين الاعتبار مدى توافق معدل دوران حساب المدينين مع متوسط المعدلات في النشاط المماثل.	5.46	78.02%	0.000
48	يتم الاعتماد على معدل نمو المبيعات لمعرفة مدى كفاءة إدارة البيع لدى العمل	6.49	92.75%	0.000
49	يؤخذ بعين الاعتبار مدى توافق معدل نمو المبيعات مع متوسط المعدلات في النشاط المماثل.	5.69	81.32%	0.000
	جميع الفقرات	5.64	80.56%	0.000

- احتلت الفقرة " يتم الاعتماد على معدل نمو المبيعات لمعرفة مدى كفاءة إدارة البيع لدى العمل " المرتبة الأولى بوزن نسبي إيجابي 92.75% مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالاعتماد على معدل نمو المبيعات لمعرفة مدى كفاءة إدارة البيع لدى العمل ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 6.49 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.
- احتلت الفقرة " يتم الاعتماد على معدل دوران حساب المدينين للتحقق من كفاءة العمل في تحصيل ديونه " المرتبة الثانية بوزن نسبي إيجابي 88.57%، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالاعتماد على معدل دوران حساب المدينين للتحقق من كفاءة العمل في تحصيل ديونه ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 6.20 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.
- احتلت الفقرة " يتم الاعتماد على معدل العائد على الأصول لمعرفة مدى كفاءة العمل في توظيف أصوله في العملية التشغيلية لنشاطه " المرتبة الثالثة بوزن نسبي إيجابي 85.93%، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالاعتماد على معدل العائد على الأصول لمعرفة مدى كفاءة العمل في توظيف أصوله في العملية التشغيلية لنشاطه ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 6.02 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.

- احتلت الفقرة " يتم الاعتماد على معدل دوران الأصول لمعرفة مدى كفاءة العميل في توليد الإيرادات من أصوله " المرتبة الرابعة بوزن نسبي إيجابي 84.84%، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالاعتماد على معدل دوران الأصول لمعرفة مدى كفاءة العميل في توليد الإيرادات من أصوله ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 5.94 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.
- احتلت الفقرة " يؤخذ بعين الاعتبار مدى توافق معدل العائد على الأصول مع متوسط المعدلات في النشاط المماثل." المرتبة الخامسة بوزن نسبي إيجابي 82.86%، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين و تقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالأخذ بعين الاعتبار مدى توافق معدل العائد على الأصول مع متوسط المعدلات في النشاط المماثل.، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 5.80 ومستوى الدلالة 0.000، لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.
- احتلت الفقرة " يؤخذ بعين الاعتبار مدى توافق معدل نمو المبيعات مع متوسط المعدلات في النشاط المماثل." المرتبة السادسة بوزن نسبي إيجابي 81.32% مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالأخذ بعين الاعتبار مدى توافق معدل نمو المبيعات مع متوسط المعدلات في النشاط المماثل. ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 5.69 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.
- احتلت الفقرة " يتم يؤخذ بعين الاعتبار مدى توافق معدل دوران حساب المدينين مع متوسط المعدلات في النشاط المماثل. " المرتبة السابعة بوزن نسبي إيجابي 78.02%، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالأخذ بعين الاعتبار مدى توافق معدل دوران حساب المدينين مع متوسط المعدلات في النشاط المماثل.، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 5.46 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.
- احتلت الفقرة " يتم الاعتماد على معدل العائد على العاملين لمعرفة مدى كفاءة استثماره للموارد البشرية العاملة لديه " المرتبة الثامنة بوزن نسبي إيجابي 68.35%، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالاعتماد على معدل العائد على العاملين لمعرفة مدى كفاءة استثماره للموارد البشرية العاملة لديه ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4.78 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.

- احتلت الفقرة " يؤخذ بعين الاعتبار مدى توافق معدل العائد على العاملين مع متوسط المعدلات في النشاط المماثل." المرتبة التاسعة بوزن نسبي إيجابي 62.42%، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالأخذ بعين الاعتبار مدى توافق معدل العائد على العاملين مع متوسط المعدلات في النشاط المماثل، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4.37 ومستوى الدلالة 0.045 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور السابع (الإدارة) تساوي 5.64، و الوزن النسبي يساوي 80.56% وهي أكبر من الوزن النسبي المحاييد 60% مما يدل على أنه يؤخذ بعين الاعتبار كفاءة إدارة العميل (الشركة) في عملية منح الائتمان في بنك سورية الدولي الاسلامي.

8. تحليل فقرات المحور الثامن (التوقع المستقبلي):

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة و يبين الجدول رقم (24/3) النتائج لكل فقرة من فقرات المحور الثامن (التوقع المستقبلي)، كما يلي

جدول رقم (24/3): نتائج فقرات المحور الثامن (التوقع المستقبلي):

ر.ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الدلالة
50	يتم الاعتماد على مؤشرات Z-score للتنبؤ بفشل نشاط العميل في المستقبل	5.57	79.56%	0.000
51	يتم الاعتماد على التحليل الرباعي SWOT للتنبؤ بوضع العميل في المستقبل	6.05	86.37%	0.000
	جميع الفقرات	5.81	82.97%	0.000

- احتلت الفقرة " يتم الاعتماد على التحليل الرباعي SWOT للتنبؤ بوضع العميل في المستقبل " المرتبة الأولى بوزن نسبي إيجابي 86.37% مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالاعتماد على التحليل الرباعي SWOT للتنبؤ بوضع العميل في المستقبل ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 6.05 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.

- احتلت الفقرة " يتم الاعتماد على مؤشرات Z-score للتنبؤ بفشل نشاط العميل في المستقبل " المرتبة الثانية بوزن نسبي إيجابي 79.56%، مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالاعتماد على مؤشرات Z-score للتنبؤ بفشل نشاط العميل

في المستقبل ، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 5.57 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثامن (التوقع المستقبلي) تساوي 5.81، و الوزن النسبي يساوي 82.97% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% مما يدل على أنه يؤخذ بعين الاعتبار التوقع المستقبلي لنشاط العميل في عملية منح الائتمان في بنك سورية الدولي الاسلامي.

9. نتائج تحليل جميع محاور الدراسة:

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة و يبين الجدول رقم (25/3) النتائج لكافة محاور الرئيسية (الشخصية، القدرة، رأس المال، الضمانات، الظروف المحيطة، الغرض من الائتمان، الإدارة، التوقع المستقبلي)، و ذلك كما يلي:

جدول رقم (25/3): نتائج المحاور الرئيسية

ر.ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الدلالة
1	الشخصية	5.73	81.85%	0.000
2	القدرة	6.44	91.98%	0.000
3	رأس المال	6.22	88.85%	0.000
4	الضمانات	6.47	92.48%	0.000
5	الظروف المحيطة	5.69	81.35%	0.000
6	الغرض من الائتمان	5.55	79.34%	0.000
7	الإدارة	5.64	80.56%	0.000
8	التوقع المستقبلي	5.81	82.97%	0.000

- احتل محور " الضمانات" المرتبة الأولى بوزن نسبي إيجابي 92.48% مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالاعتماد على الضمانات في اتخاذ قرار منح الائتمان، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 6.47 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.

- احتل محور " القدرة " المرتبة الثانية بوزن نسبي إيجابي 91.98% مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالاعتماد على قدرة العميل على السداد في اتخاذ قرار منح الائتمان، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 6.44 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.

- احتل محور " رأس المال " المرتبة الثالثة بوزن نسبي إيجابي 88.85% مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالاعتماد على رأس مال العميل في اتخاذ قرار منح الائتمان، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 6.22 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.
- احتل محور " التوقع المستقبلي " المرتبة الرابعة بوزن نسبي إيجابي 82.97% مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالاعتماد على التوقع المستقبلي للعميل في اتخاذ قرار منح الائتمان، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 5.81 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.
- احتل محور " الشخصية " المرتبة الخامسة بوزن نسبي إيجابي 81.85% مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالاعتماد على شخصية العميل في اتخاذ قرار منح الائتمان، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 5.73 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.
- احتل محور " الظروف المحيطة " المرتبة السادسة بوزن نسبي إيجابي 81.35% مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالاعتماد على الظروف المحيطة في اتخاذ قرار منح الائتمان، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 5.69 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.
- احتل محور " الإدارة " المرتبة السابعة بوزن نسبي إيجابي 80.56% مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالاعتماد على كفاءة الإدارة لدى العميل في اتخاذ قرار منح الائتمان، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 5.64 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.
- احتل محور " الغرض من الائتمان " المرتبة الثامنة بوزن نسبي إيجابي 79.34% مما يدل على توجّه جيد بالموافقة لدى المبحوثين وتقارب في آرائهم نحو قيام البنك بالاعتماد على الغرض من الائتمان في اتخاذ قرار منح الائتمان، ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 6.55 ومستوى الدلالة 0.000 لذا تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.005$.

سادساً- النتائج و التوصيات:

أ- نتائج الدراسة:

بعد تحليل فقرات الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية::

1- النتائج المتعلقة بالضمانات:

- أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد أهمية كبيرة جداً للضمانات التي يقدمها طالب الائتمان لدى مانحي الائتمان في بنك سورية الدولي الاسلامي و بنسبة وصلت إلى %92.48. و قد حصل هذا العامل على الترتيب الأول بين العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار عند منح الائتمان، و الذي يدل على أن البنك يركز بالدرجة الأولى على الضمانات كخط دفاعي في عملية منح الائتمان.
- كما بينت النتائج أن كفاية الضمانات تأخذ الحيز الأول في دراسة الضمانات المقدمة، حيث حصلت على نسبة أهمية كبيرة جداً وصلت إلى %98.24، يليها التحقق من قابلية الضمان للبيع أو التصفية الذي حصل على نسبة أهمية كبيرة جداً وصلت إلى %96.26، يليه التأكد من المستندات القانونية التي تعطي البنك حق التصرف بالضمان في حال تعثر العميل الذي حصل أيضاً على نسبة أهمية كبيرة جداً وصلت إلى %95.60. مما يدل على وجود تركيز عالي من جهة مانحي الائتمان في حفظ حقوق البنك من الناحية القانونية.
- كما بينت النتائج أن عامل التحقق من أن الضمانات المقدمة لا تتقلب قيمتها تقلبات شديدة خلال فترة الائتمان أخذ نسبة أهمية كبيرة وصل إلى %87.25. يليه عامل التحقق من أن الاحتفاظ بالضمان لا يشكل عبء أو تكلفة إضافية على البنك %85.05. و يدل ذلك على وجود تركيز عالي و لكن بدرجة أقل من العوامل الأخرى فيما يخص تذبذب قيمة الضمانات و تكلفتها.

2- النتائج المتعلقة بقدرة العميل:

- أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد أهمية كبيرة جداً لقدرة طالب الائتمان على السداد لدى مانحي الائتمان في بنك سورية الدولي الاسلامي، و بنسبة وصلت إلى %91.98، وقد حصل هذا العامل على الترتيب الثاني بين العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار في عملية منح الائتمان.
- كما بينت النتائج أن مقدار الأرباح المحققة من نشاط العميل يحتل الأهمية الأكبر لمتخذ القرار الائتماني في بنك سورية الدولي الاسلامي من بين العوامل الدالة على القدرة على السداد، بلغت نسبتها %95.16، يليها حجم التدفقات النقدية لنشاط العميل حيث بلغت نسبتها %92.97، ثم عدد سنوات ممارسة العميل لنشاطه بنسبة %92.53، ثم يليها الاعتماد على مؤشر نسبة السيولة السريعة حيث بلغت نسبة أهميته %91.65، يليها الاعتماد على مؤشر نسبة التداول حيث بلغت نسبة أهميته %89.89.

3- النتائج المتعلقة برأس مال العميل:

- أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد أهمية كبيرة لرأس مال العميل طالب الائتمان لدى مانحي الائتمان في بنك سورية الدولي الاسلامي و بنسبة وصلت إلى 88.85% و قد حصل هذا العامل على الترتيب الثالث بين العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار عند منح الائتمان، و الذي يدل على أن البنك يركز على ملءة العميل في عملية منح الائتمان في البنك.
- كما بينت النتائج أن الكشف الميداني على موجودات العميل يمثل العامل الأهم بين العوامل فيما يتعلق برأس مال العميل لدى مانحي الائتمان في البنك، يليه التحقق من المستندات القانونية للموجودات، ثم التحقق من ملءة هذه الموجودات، و يليه أخيراً عامل التحقق من القيمة التصفية للموجودات في حال تصفية العميل لموجوداته و إنهاء نشاطه، و جميعها بأهمية نسبية أكبر من 70 %.

4- النتائج المتعلقة بالتوقع المستقبلي

- أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد أهمية كبيرة للتوقع المستقبلي طالب الائتمان لدى مانحي الائتمان في بنك سورية الدولي الاسلامي و بنسبة وصلت إلى 82.97%، و قد حصل هذا العامل على الترتيب الرابع بين العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار عند منح الائتمان، و الذي يدل على أن البنك يقوم بالاعتماد على المؤشرات التي تعطي تنبؤ بمستقبل نشاط العميل.
- كما بينت النتائج أن الاعتماد على التحليل الرباعي SWOT يمثل العامل الأهم في عملية التنبؤ بمستقبل نشاط العميل، يليه الاعتماد على مؤشرات Z للتنبؤ بالفشل و كلاهما بأهمية نسبية أكبر من 70%.

5- النتائج المتعلقة بشخصية العميل

- أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد أهمية كبيرة بشخصية العميل طالب الائتمان لدى مانحي الائتمان في بنك سورية الدولي الاسلامي و بنسبة وصلت إلى 81.85%، و قد حصل هذا العامل على الترتيب الخامس بين العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار عند منح الائتمان في البنك.
- كما بينت النتائج أن التحقق من سلطة ممثل الشركة في التعاقد يشكل العامل الأهم بين العوامل الدالة على شخصية العميل لدى مانحي الائتمان في البنك، يليه الاستفسار من المصارف التي سبق و تعامل معها العميل للتحقق من انتظام سداد العميل لالتزاماته، يليه التحقق من السجلات التجارية و الأحكام التجارية لمعرفة إن سبق و تم إشهار إفلاس العميل، يليه الاستفسار من الموردين للتأكد من مدى التزام العميل بتعهداته، و جميعها بأهمية نسبية أكبر من 70%.

- و قد بينت النتائج أنه يوجد أهمية متوسطة بطلب البنك وثيقة غير محكوم من طالب الائتمان للتأكد من أهليته القانونية، أي خلو سجله العدلي من الأحكام الجنائية حيث بلغت نسبة الأهمية 64.43%.

6- النتائج المتعلقة بالظروف المحيطة:

- أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد أهمية كبيرة للظروف المحيطة بطالب الائتمان لدى مانحي الائتمان في بنك سورية الدولي الاسلامي و بنسبة وصلت إلى 81.35%، و قد حصل هذا العامل على الترتيب السادس بين العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار عند منح الائتمان في البنك.
- كما بينت النتائج أن الأخذ بعين الاعتبار الإطار التشريعي و القانوني يمثل العامل الأهم بين العوامل المتعلقة بالظروف المحيطة لدى مانحي الائتمان في البنك، يليه حجم الطلب على منتجات العميل أو الخدمات التي يقدمها، يليه حساسية منتجاته و سرعة تلفها، ثم دورة حياة المنتج، فالحصة السوقية له، ثم ما يتعلق بخصائص منافذ التوزيع، يليه حجم المنافسة على المنتج، يليه سعر المنتج. و من ثم يليه العوامل الخاصة بالمحيط الاقتصادي الخارجي و المتمثل بدورة الأنشطة الاقتصادية في المجتمع، و الكساد الاقتصادي، و تغيرات سعر الصرف، و التضخم الاقتصادي، و جميعها بأهمية نسبية فوق 70%.

7- النتائج المتعلقة بإدارة العميل:

- أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد أهمية كبيرة لإدارة العميل طالب الائتمان لدى مانحي الائتمان في بنك سورية الدولي الاسلامي، و بنسبة وصلت إلى 80.56%، و قد حصل هذا العامل على الترتيب السابع بين العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار عند منح الائتمان في البنك.
- كما بينت النتائج أن الاعتماد على معدل نمو المبيعات لمعرفة كفاءة إدارة البيع يمثل العامل الأهم بين العوامل المرتبطة بكفاءة إدارة العميل، يليه الاعتماد على معدل دوران المدينين لاستدلال على كفاءة العميل في التحصيل، يليه الاعتماد على معدل العائد على الأصول لمعرفة مدى كفاءة العميل في توظيف أصوله في العملية التشغيلية لنشاطه.
- وقد بينت نتائج الدراسة أنّ الاعتماد على معدل العائد على العاملين لمعرفة مدى كفاءة استثماره للموارد البشرية العاملة لديه أخذ أهمية فوق الوسط بقليل و بأهمية نسبية 68.35 %.
- و كذلك الاعتماد على مدى توافق معدل العائد على العاملين مع متوسط المعدلات في النشاط المماثل أخذ أهمية فوق الوسط بقليل بأهمية نسبية 62.42%.

8- النتائج المتعلقة بالغرض من الائتمان:

- أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد أهمية كبيرة للغرض من الائتمان المطلوب لدى مانحي الائتمان في بنك سورية الدولي الاسلامي، و بنسبة وصلت إلى 79.34%، و قد حصل هذا العامل على الترتيب الثامن بين العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار عند منح الائتمان في البنك.
- كما بينت النتائج أن تحديد فترة الائتمان بما يتناسب مع طبيعة عمل العميل يمثل العامل الأهم بين العوامل المتعلقة بالغرض من الائتمان، يليه الاعتماد على الإيرادات المتولدة من نشاط العميل لسداد الائتمان الممنوح، يليه مدى توافق نوع الائتمان المطلوب مع نشاط العميل.
- وقد بينت نتائج الدراسة أن عامل "تختلف نسبة الأهمية في دراسة طلب الائتمان حسب المبلغ المطلوب" أخذ أهمية فوق الوسط بقليل و بأهمية نسبية 69.01%.
- كما بينت نتائج الدراسة أيضاً أن عامل "تختلف نسبة الأهمية في دراسة طلب الائتمان حسب مدة السداد المطلوبة" أخذ أهمية فوق الوسط بقليل و بأهمية نسبية 63.96%.

ب- التوصيات:

بعد استعراض نتائج الدراسة لا بد من تقديم بعض التوصيات التي بموجبها يمكن معالجة نقاط الضعف والخلل ، وتعزيز نقاط القوة فيما يتعلق بعملية منح الائتمان في بنك سورية الدولي الاسلامي، و هي كالتالي:

- رفع مستوى الاهتمام بدراسة شخصية العميل خصوصاً فيما يتعلق بوضعه القانوني، وذلك من خلال طلب وثيقة غير محكوم للتأكد من خلو سجله العدلي من الأحكام الجنائية السابقة، و الذي يعكس مدى جديته في الالتزام بسداد قيمة الائتمان.
- رفع مستوى الاهتمام بالتحقق من مدى كفاءة الإدارة لدى العملاء و الشركات طالبي الائتمان، و خاصة فيما يتعلق بكفاءة الإدارة في استثمار الموارد البشرية العاملة لديهم كأحد الأصول التي يمتلكونها، و ذلك من خلال الاعتماد مؤشر معدل العائد على العاملين، حيث أنه كلما كان العائد أكبر كلما دل ذلك على كفاءة أعلى في الإدارة، و بالتالي استمراره أطول للنشاط، و هذا يعني اطمئنان أعلى لدى البنك باستمرارية سداد الائتمان الممنوح.
- كما يوصى بأن يتم الأخذ بعين الاعتبار مدى توافق معدل العائد على العاملين مع متوسط المعدلات الرائجة في النشاط المماثل و ذلك لغرض التقييم.
- رفع مستوى الاهتمام في دراسة طلب الائتمان عندما يزداد مبلغ الائتمان المطلوب، و ذلك نظراً لارتفاع المخاطر المحيطة بالائتمان مع ازدياد المبلغ المطلوب، و ذلك من خلال إجراء دراسة

أعمق للعوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار عند إجراء الدراسة الائتمانية، خاصة فيما يتعلق بإثبات القدرة على السداد، و ذلك بدراسة عميقة لمصادر الدخل كالاطلاع على الفواتير النظامية للمشتريات من البضائع و فواتير المبيعات، و الاطلاع على كشوفات الحسابات المصرفية لمعرفة حجم التدفقات النقدية الخاصة بالموردين و الزبائن و كذلك المصروفات، و الاطلاع على البرنامج المحاسبي المستخدم على الكمبيوتر، كل هذا يعتبر إثبات أكثر دقة لبيان الدخل من مجرد الاكتفاء بالبيانات المالية كالميزانيات و قائمة الدخل.

- رفع مستوى الاهتمام في دراسة طلب الائتمان بازدياد مدة سداد الائتمان المطلوب، وذلك نظراً لارتفاع المخاطر المحيطة بالائتمان مع زيادة فترة السداد المطلوبة، و ذلك من خلال طلب الضمانات التي لا تتقلب قيمتها تقلبات شديدة خلال فترة الائتمان، كالضمانات العقارية على سبيل المثال.

ت- الدراسات المقترحة

- التركيزات الائتمانية و دورها في توزيع المخاطر الائتمانية.
- أثر سياسة التحصيل على جودة المحفظة الائتمانية

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

أ- الكتب:

1. الحياي، (2007). **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**. الدنمارك: الاكاديمية العربية.
2. الدوري، زكريا مطلق. (2005). **الإدارة الإستراتيجية، مفاهيم وعمليات وحالات دراسية**. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
3. الراوي، خالد وهيب. (2003). **إدارة العمليات المصرفية**. الطبعة 3، عمان: دار المناهج للنشر و التوزيع.
4. رضا، عبد المعطي. جودة، محفوظ أحمد. (1999) " إدارة الائتمان". عمان: دار وائل للنشر و التوزيع.
5. الزبيدي، محمود. (2001). **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**. الطبعة 1، عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع.
6. السيسي، صلاح الدين. (2004). **قضايا مصرفية معاصرة في الائتمان – الضمانات المصرفية – الاعتمادات المستندية**. القاهرة: دار الفكر العربي.
7. شحاتة، حياة. (1999). **مخاطر الائتمان في المصارف التجارية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
8. كراجة ، عبد الحليم. ربابعة ، علي. السكران، ياسر. مطر، موسى. (2006). **الإدارة والتحليل المالي**. الطبعة 2، عمان: دار صنعاء للنشر والتوزيع.
9. كراسنة، ابراهيم. (2006). **أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر**. أبو ظبي: معهد السياسات الاقتصادية
10. مطر، محمد. (2010). **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية**. الطبعة 3، عمان: دار وائل للنشر.
11. هندي، منير ابراهيم. (1999). **الإدارة المالية- مدخل تحليلي معاصر**. الطبعة 4، الاسكندرية: المكتب العربي الحديث.

ب- الرسائل و البحوث العلمية

1. أبو كمال، ميرفت. (2007) " الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل-2- دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين. رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.
2. أحبق، سمية. (2012- 2013) "آليات منح الائتمان في البنوك التجارية". رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح.
3. أنجرو، إيمان. (2006-2007) "التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الاقراض في المصرف التجاري السوري". رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.
4. جهاد، حفيان. (2012) "إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية". رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح.

5. الخطيب ، منال. (2004) " تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية". رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد، جامعة حلب .
6. زميت، محمد.(2005) " النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية". رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد، جامعة يوسف بن خدة.
7. شاهين، علي عبد الله.(2010) " مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية – دراسة تحليلية تطبيقية". مكتبة الجامعة الإسلامية.
8. شمس الدين، منى. (2012) " دراسة معايير منح الائتمان و أثرها على جودة محفظة التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي السورية الخاص". رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
9. الشخيلي، هديل أمين. (2012) "العوامل الرئيسية المحددة لمنح الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية". رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد ، جامعة الشرق الأوسط .

ت- المجالات:

1. الدغيم، عبد العزيز و الأمين، ابراهيم و أنجرو، إيمان. (2006) "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلة، العدد الثالث، ص28.
2. عبادي، محمد.(2014) "تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان"، مجلة التواصل في الاقتصاد و الإدارة و القانون، جامعة البشير ابراهيمي. الجزائر، العدد 39، ص32.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

Books:

- 1- Basel Committee. (2000) “Principles for the Management of Credit Risk”
- 2- David E Vince. (2003) “Financial analysis and decision making”. McGraw-Hill Companies.USA

ثالثاً- المواقع الالكترونية:

- 1- مصرف سورية المركزي. تعليمات الرقابة المصرفية، 2016/1/16. www.banquecentrale.gov.sy.
- 2- مصرف سورية المركزي. الإحصاءات النقدية و المصرفية، 2016/1/6. www.banquecentrale.gov.sy.
- 3- بنك سورية الدولي الاسلامي، نبذة عن البنك، 2016/2/1. www.siib.sy.

- 4- بنك سورية الدولي الاسلامي، البيانات المالية، 2016/1/5. www.siib.sy.
- 5- بنك الشام، البيانات المالية، 2016/1/5. www.chambank.com.
- 6- بنك البركة، البيانات المالية، 2016/1/5. www.albarakasyria.com.

الملاحق:

ملحق رقم (1): قرار مجلس النقد والتسليف رقم (93/م/ن/ب/4) تاريخ 2004/12/19

١

الجمهورية العربية السورية
مجلس النقد و التمليف
مصرف سورية المركزي

تعليمات الرقابة المصرفية
رقم ١٢ تاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٩

التعليمات الخاصة
بمعايير إدارة مخاطر الائتمان

صادرة عن مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم (٩٣/م/ن/ب/٤) وتاريخ ٢٠٠٤/٩/١٩
المصدق من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء

الجمهورية العربية السورية
مجلس النقد و التسليف

قَرار رقم (٩٣ / م ن / ب ٤)

مجلس النقد و التسليف ،

بناءً على أحكام الباب الرابع من قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم /٢٣/ تاريخ ٢٠٠٢/٣/١٧ ،
واستناداً الى " مبادئ ادارة مخاطر الائتمان " الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في أيلول عام ٢٠٠٠ ،
والى المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة " الصادرة عن اللجنة المذكورة في أيلول عام ١٩٩٧ وتمائشياً
مع الممارسات المصرفية السليمة ،
وعلى مذكرته في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٩ ،
يقرر مايلي :

- مادة ١ - اعتماد معايير إدارة مخاطر الائتمان المرفقة بهذا القرار والطلب الى المصارف العاملة في
الجمهورية العربية السورية العمل على تطبيق وتنفيذ ماورد فيها .
- مادة ٢ - يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٠٤/١٢/١٩

رئيس مجلس النقد و التسليف
الدكتور محمد بشّار كُبّارة

مصدق
رئيس مجلس الوزراء
المهندس محمد ناجي عطري

أمين سر مجلس النقد و التسليف
هناء عودة

الجمهورية العربية السورية
مجلس النقد والتسليف
مفوضية الحكومة لدى المصارف

معايير إدارة مخاطر الائتمان

بناءً على الفقرة الثانية من المادة /٩٩/ والفقرة الثالثة من المادة /١٠٠/ من قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي الصادر بالقانون رقم /٢٣/ تاريخ ١٧ آذار ٢٠٠٢، واستناداً إلى "مبادئ إدارة مخاطر التسليف" الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في أيلول عام ٢٠٠٠، وإلى "المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة" الصادرة عن اللجنة المذكورة في أيلول عام ١٩٩٧ ولا سيما المبدأ السابع منها ، يطلب من المصارف التقيد بما يلي :

إقامة بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان

١- على مجلس إدارة المصرف أن يعمل على وضع وتحديد استراتيجية وسياسة إدارة مخاطر الائتمان وأن يقوم بمراجعتها دورياً على الأقل مرة في السنة على أن تعكس الاستراتيجية مدى إمكانية تحمل المصرف لمخاطر الائتمان ومستوى الأرباح التي يطمح في تحقيقها في ظل هذه المخاطر ، كما يجب أن تتضمن الاستراتيجية المعتمدة الأمور التالية :

- الجهات والنشاطات والقطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية المنوي التعامل معها .
- المخاطر الائتمانية الممكن القبول بها أو تحملها والأرباح المتوقعة منها .
- زيادة حجم الأموال الخاصة للمصرف بما يتناسب ومخاطر الائتمان الممنوح .

يجب إبلاغ سياسة إدارة مخاطر الائتمان المقررة من مجلس الإدارة إلى المستويات الإدارية المعنية في المصرف لكي تتمكن كل جهة من الجهات التي لها علاقة بمخاطر الائتمان من أن تقوم بواجباتها وفق السياسة الموضوعية ، وهذا الأمر يفرض على الإدارة العامة في المصرف القيام بمراقبة تنفيذ هذه السياسة ومدى التجاوز الحاصل عليها واقتراح تعديلها وتعديل شروط الائتمان الموضوعية تبعاً لتغير الظروف المحيطة بالمصرف .

وقياس ومراقبة ومتابعة المخاطر الائتمانية الإجمالية والإفرادية . ويجب أن تتسجم هذه الإجراءات مع التعليمات التي قد يضعها مجلس النقد والتسليف ومع الأصول المصرفية المعمول بها بحيث تتضمن تحديد صلاحيات منح التسهيلات ، حدود التسهيلات المسموح بها ، والقطاعات والنشاطات الاقتصادية المنوي منحها و شروط منح التسهيلات و تنوع وتوزع التسهيلات . إن هذه الأمور تتطلب من الإدارة العامة العمل على تنفيذ الأمور التالية:

- التأكد من مدى التقيد بالسياسة العامة الموضوعة عند منح أية تسهيلات ائتمانية.
- تطوير السياسات والإجراءات الموضوعة الخاصة بإدارة مخاطر الائتمان والتأكد من التقيد بها.
- تفويض الصلاحيات بخصوص منح التسهيلات الائتمانية ووضع حدود للمبالغ التي يمكن منحها على كل مستوى .

- التقييم الدوري لسياسة منح التسهيلات وللوظائف الإدارية المرتبطة بها ومدى استقلالية وحياد هذا التقييم .
- التأكد من القدرة على تحديد وتقييم الديون وتكوين المؤنات المناسبة لها .
- معرفة تامة بمخاطر البلدان ومخاطر التحويل (Sovereign and Transfer Risks) عندما يتعلق الأمر بمنح تسهيلات لجهات خارج الأراضي السورية .

وفي جميع الأحوال ، على الإدارة العامة في المصرف أن تعمل على إيصال وإيلاغ سياسة الائتمان الموضوعة إلى كافة الإدارات والوحدات المعنية في المصرف لتكون كل جهة على علم ودراية تامة بواجباتها ومسؤولياتها في عملية منح الائتمان ومراقبة ومتابعة وتحديد وقياس المخاطر الائتمانية .

- ٣- على المصارف أن تعمل على تحديد مخاطر الائتمان المحتملة وإدارتها في كل نشاط ائتماني جديد أو في كل أداة مالية جديدة وذلك قبل التعامل بهما . كما يتوجب عليها وضع السياسات والإجراءات والخطط اللازمة لإدارة هذه المخاطر .

المعايير السليمة لمنح التسهيلات الائتمانية

- ٤- على المصارف أن تعمل على وضع معايير سليمة ومقاييس محكمة عند منح التسهيلات الائتمانية .
- هذه المعايير يجب أن تتضمن تحديداً واضحاً لأهداف التسليف، والنشاطات والقطاعات الممنوحة ومدى قدرة المصرف على تحمل الخسائر التي قد تنتج عن عدم سداد التسهيلات الممنوحة . إن هذا الأمر يتطلب من المصرف الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية:
- غاية التسهيلات الممنوحة ومصادر تسديدها .
 - المخاطر المحيطة بالجهة المقترضة ، ومدى حساسيتها لتطور السوق وتطور القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه .
 - معرفة تامة بمقدرة الجهة المقترضة على التسديد .
 - تقدير التدفقات النقدية المتوقعة من الجهة المقترضة وذلك في ظل ظروف وحالات مختلفة .
 - حجم الجهة المقترضة بالنسبة لحجم السوق الذي تعمل فيه ومدى خبرتها وقدرتها في مجال عملها .
 - شروط التسهيلات والاتفاقات والعقود المبرمة مع الجهة المقترضة.
 - مدى قدرة المصرف على تسهيل الضمانات المأخوذة مقابل التسهيلات الممنوحة .
 - مصداقية وسمعة الجهة المقترضة وقدرتها على سداد كافة التزاماتها للمصرف نفسه ولباقي الدائنين.
 - معرفة تامة بالعميل المقترض من خلال سمعته الادبية ودراسة تاريخه الشخصي وتاريخه التجاري .
 - علاقة العميل بمجموعة أو مجموعات أخرى من المقترضين .
- ٥- على المصارف وبهدف توزيع المخاطر، أن تعمل على التقيد بالحدود القصوى التي قد يحددها مجلس النقد والتسليف للتسهيلات الائتمانية التي يمكن منحها لمقترض واحد طبيعي أو اعتباري أو لمجموعة مترابطة من المدينين و العمليات المتعلقة بداخل وخارج الميزانية . هذه الحدود يجب أن تشمل أيضاً القطاعات الاقتصادية المختلفة ، الأنواع المختلفة من النشاطات التجارية والصناعية والعقارية بالإضافة إلى المناطق

إن هذا الأمر يتطلب من المصرف القيام بفحص Stress Testing لمخاطر الائتمان في ظل ظروف صعبة مختلفة لمعرفة المخاطر والخسائر التي يمكن أن يواجهها في كل ظرف .

٦- على المصارف أن تعمل على وضع إجراءات واضحة عند منح أية تسهيلات جديدة أو تعديل أو تجديد أو إعادة تمويل تسهيلات ائتمانية قائمة . هذه الإجراءات يجب أن تركز على التعاون والتنسيق بين كافة الجهات المعنية بمخاطر التسليف ، وهو ما يتطلب:

- وجود تحديد واضح للصلاحيات والمسؤوليات في المصرف بما يتناسب والسياسات والأهداف الموضوعية .
- تحديد الجهات التي لها حق الموافقة على منح التسهيلات .
- وجود مسار واضح للتدقيق وتوثيق عمليات منح التسهيلات الائتمانية .
- فحص ومراجعة طلبات الاقتراض المقدمة من الجهات المختلفة من قبل أشخاص ذوي خبرة وكفاءة.
- تحديد الحد الأدنى من المعلومات الواجب توفرها حول الزبون قبل منحه أية تسهيلات جديدة أو تجديد أو تعديل تسهيلاته القائمة .
- تأهيل وتدريب العدد الكافي من الموظفين الاختصاصيين لدراسة وتقييم طلبات الاقتراض .
- تحديد الجهات المختصة التي تتولى عملية مراجعة تقييم طلبات الاقتراض .

٧- على المصارف ضرورة التقيد بالفقرة الثالثة من المادة /١٠٠/ من قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم /٢٣/ لعام ٢٠٠٢ لجهة عدم جواز فتح اعتمادات أو منح قروض أو سلف بأي شكل من الأشكال للعاملين لديها أو للمراقبين أو لمفتشي حساباتها ومدققيها أو للعاملين في أجهزة الدولة الذين لهم علاقة مباشرة بالإشراف على أعمالها ومراقبتها أو متابعة نشاطاتها وزوجات هؤلاء وأولادهم ما لم يوافق مجلس النقد والتسليف مسبقاً على ذلك .

المحافظة على إجراءات مناسبة لإدارة وقياس ومتابعة التسليف

للمحافظة على إجراءات مناسبة لإدارة ومعرفة حجم التسليف ومتابعته ، على المصرف أن يعمل كحد أدنى على:

- ٨- أن يضع موضع التنفيذ نظام خاص لإدارة مختلف محافظ الائتمان. وفي هذه الحالة، يتوجب على الإدارة العامة مهمة متابعة تنفيذ هذا النظام والتأكد من حسن تطبيقه بحيث يوفر هذا النظام الأمور التالية :
 - وجود ملف تسليف لكل عميل يتم توثيقه بالمستندات اللازمة والبيانات المالية الحديثة ومتابعة توثيقه بالمعلومات الحديثة الكافية والمستندات والعقود والضمانات .
 - التأكد من دقة وتوقيت المعلومات المبلغ عنها إلى الجهات المعنية .
 - الفصل الوظيفي بين مهام المولجين بعمليات الائتمان بكافة مراحلها .
 - مراقبة الإجراءات والعمليات المكتبية الخاصة بعمليات التسليف .
 - التأكد من مدى تنفيذ السياسات المرسومة وتطبيق القوانين والتعليمات النافذة .
 - ٩- أن يضع موضع التنفيذ نظاماً خاصاً لمراقبة ومتابعة حالة وشروط كل عملية ائتمانية على حدة وتحديد مدى كفاية المؤونات . هذا الأمر يتطلب ضرورة رسم وتطوير إجراءات شاملة ونظام معلومات كافٍ لمتابعة وضع كل ملف ائتماني ، كما يجب أن يعمل هذا النظام على التأكد من الأمور التالية:
 - التقيد بالمعايير التي يضعها مجلس النقد والتسليف بخصوص تصنيف الديون .
 - تقيد الزبائن المدينين بالعقود والاتفاقات المبرمة مع المصرف .
 - تقييم مدى كفاية الضمانات المأخوذة مقابل الديون الممنوحة .
 - سرعة معالجة الديون غير المنتجة .
 - ١٠- اعتماد أنظمة معلومات إدارية وتقنيات تحليلية متطورة تمكن إدارة المصرف من قياس مخاطر الائتمان الكامنة في نشاطاته المختلفة وذلك في داخل وخارج الميزانية .
- هذه الأنظمة يجب أن تعمل على توفير المعلومات الكافية حول تركيبة المحفظة الائتمانية بما في ذلك تحديد:

- طبيعة ونوع الائتمان ، كأن يكون على شكل قرض أو تسهيلات ائتمانية أو على شكل ائتماني آخر .
- شروط العقود الائتمانية وما تتضمنه من معدل الفائدة ، وتواريخ الاستحقاق ، وبرنامج التسديد ، الخ .
- وجود أو عدم وجود ضمانات معينة .
- احتمال عدم السداد حسب تقييم المصرف لكل ملف ائتماني .
- نسبة تركُّز الديون .
- مدى التجاوز على خطوط الائتمان الممنوحة .
- مخاطر المجموعات المترابطة من المدينين .

إن أنظمة المعلومات الإدارية المعتمدة يجب أن تكون مناسبة لحجم نشاط المصرف وتعدّ وتشعب عملياته بحيث تستند إلى معلومات متوفرة وصحيحة ، وعلى إدارة المصرف أن تعمل على مراجعة هذه الأنظمة وتعديلها بشكل دوري وأن تتأكد من وصول هذه المعلومات إلى الجهات المعنية في الوقت المناسب لتدارك أية مخاطر ائتمانية قبل حصولها.

١١- بالإضافة إلى مراقبة ومتابعة المخاطر الائتمانية لكل عميل على حدة، على المصرف أن يضع موضع التنفيذ نظاماً خاصاً لمراقبة ومتابعة نوعية إجمالي محفظة الائتمان، كالتركيز في مجموعة مترابطة من المدينين أو التركيز في نوع عمل معين أو قطاع اقتصادي معين أو التركيز في منطقة جغرافية معينة أو التركيز في نوع معين من التسليف ، لذا فإن على المصرف أن يعمل على التخفيف قدر الإمكان من تركيز نشاطه الائتماني والعمل على توزيعه على عدة نشاطات وقطاعات وعلى عدد كبير من المقترضين.

١٢ - أخذ التغيرات المحتملة في الظروف الاقتصادية بعين الاعتبار عند تقييمه لدين كل مقترض وإجمالي ديون محفظة الائتمان ، واللجوء إلى تقييم هذه الديون في ظل ظروف ضاغطة وأحوال صعبة (Stress Testing) كحصول تباطؤ في الاقتصاد أو تزايد في مخاطر السوق أو حصول نقص في السيولة وذلك لمعرفة مدى إمكانية تحمل الخسائر التي قد تنتج عن هذه الظروف والأحوال .

وجود رقابة كافية على مخاطر الائتمان

يتوجب على المصرف التأكد من وجود رقابة كافية على مخاطر الائتمان والعمل على ما يلي :

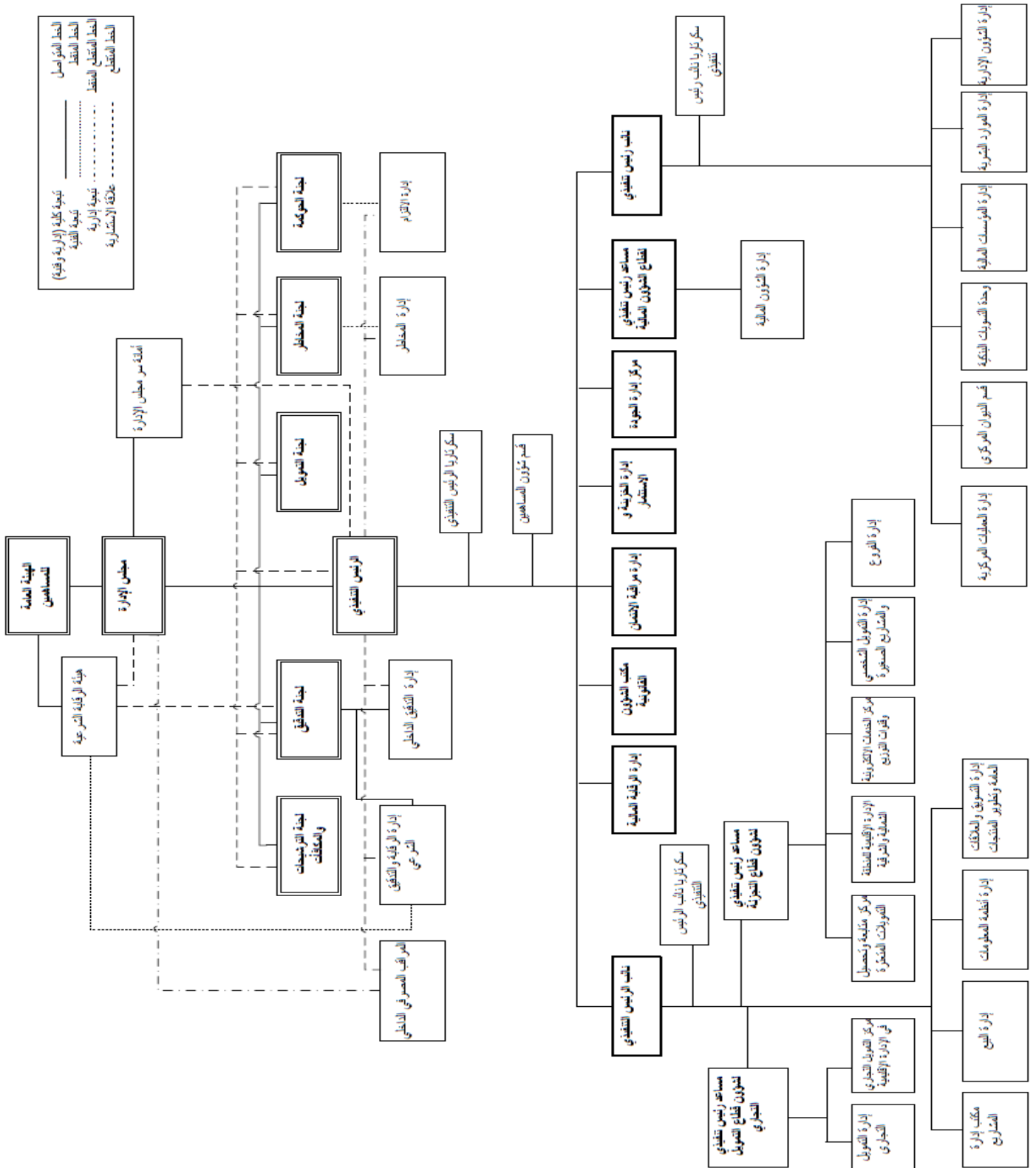
١٣- القيام بوضع نظام يعتمد على التقييم المستمر والمستقل لعملية إدارة مخاطر الائتمان وإبلاغ مجلس الإدارة والإدارة العامة في المصرف نتائج هذا التقييم .هذا الأمر يتطلب ضرورة وجود توريد مستمر من التقارير الداخلية ترفع إلى مجلس الإدارة والإدارة العامة من الجهات المعنية في المصرف بعمليات التسهيلات الائتمانية .

١٤- التأكد من أن عملية منح التسهيلات الائتمانية تُجرى وتُدار بشكل سليم ومن أن مبالغ التسهيلات الممنوحة والمستعملة تبقى ضمن حدود المعايير الاحترازية والسقف المحددة لها ، والعمل على وضع وفرض رقابة داخلية وإجراءات متممة للتأكد من أن أية تجاوزات على السياسات والإجراءات والحدود الموضوعية يتم الإبلاغ عنها للجهات الإدارية المعنية في الوقت المناسب.

١٥- العمل على توفير نظام خاص للمعالجة المبكرة لتدني نوعية الائتمان وإدارة الديون الصعبة يشمل :

- طرق مراجعة الديون وتقييمها لتحديد الديون غير المنتجة للفوائد والديون المتعثرة .
- التقارير اللازم إعدادها لإبلاغ الجهات المعنية بالديون غير المنتجة للفوائد والديون المتعثرة .
- كيفية معالجة الديون غير المنتجة للفوائد والديون المتعثرة والخطوات اللازمة لملاحقة تحصيلها .

ملحق رقم (2): الهيكل التنظيمي لبنك سورية الدولي الاسلامي



ملحق رقم (3): نموذج الاستبيان:

الجمهورية العربية السورية

الجامعة الافتراضية السورية

قسم إدارة الأعمال MBA

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الأكرام تحية طيبة

يتم إجراء دراسة حول مدى كفاءة المصارف الإسلامية في ضبط عملية منح الائتمان المصرفي والهدف من هذا الاستبيان هو التعرف على واقع عملية منح الائتمان المصرفي في بنك سورية الدولي الإسلامي.

نرجو التكرم بالإجابة عن الأسئلة التالية عن طريق وضع علامة X عند الدرجة التي تمثل رأيكم و ذلك لأغراض التحليل الإحصائي، حيث إن المعلومات التي سوف تعطوها في هذا المجال سوف تعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض هذه الدراسة فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير..

- | | | |
|---|--|---|
| سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات ☐ | من 5 إلى 10 سنوات ☐ | أكثر من 10 سنوات ☐ |
| طبيعة الوظيفة: جهة تنفيذية ☐ | جهة رقابية ☐ | |
| الدرجة العلمية: معهد متوسط ☐ | بكالوريوس ☐ | ماجستير ☐ دكتوراه ☐ |

يتم الاعتماد على العوامل التالية في عملية منح الائتمان المصرفي:

أولاً - فيما يتعلق بشخصية العميل (الشركة) :

ت.ر	العبارة	أتفق كلياً	أتفق	أتفق إلى حد ما	محايد	لا أتفق إلى حد ما	لا أتفق	لا أتفق إطلاقاً
1	يتم طلب وثيقة غير محكوم من العميل للتحقق من أهليته القانونية							
2	يتم التحقق من أن العميل ممثل الشركة يملك سلطة التعاقد مع البنك و إبرام الالتزامات							
3	يتم الاستفسار من الموردين الذين سبق لهم التعامل مع العميل للتأكد من مدى وفائه بتعهداته							
4	يتم الاستفسار من المصارف التي سبق للعميل التعامل معها للتأكد من انتظام سدادته لالتزاماته							
5	يتم الوقوف على السجلات التجارية و الأحكام التجارية و الخاصة لمعرفة هل سبق إشهار إفلاس العميل أم لا							

ثانياً - فيما يتعلق بقدرة العميل (الشركة) على السداد:

ت.ر	العبارة	أتفق كلياً	أتفق	أتفق إلى حد ما	محايد	لا أتفق إلى حد ما	لا أتفق	لا أتفق إطلاقاً
6	يتم الأخذ بعين الاعتبار عدد سنوات ممارسة العميل لنشاطه							
7	يتم الأخذ بعين الاعتبار مقدار الأرباح المحققة من نشاط العميل							
8	يتم الأخذ بعين الاعتبار مدى توافق هامش الأرباح المحققة لنشاطه مع المعدلات السائدة في النشاط المماثل							
9	يتم الاعتماد على مؤشر نسبة التداول لمعرفة مدى قدرة العميل على تغطية التزاماته دون الحاجة إلى تسهيل أصوله الثابتة							
10	يتم الاعتماد على مؤشر نسبة السيولة السريعة للتحقق من مدى قدرة العميل على سداد التزاماته المفاجئة دون الحاجة إلى تسهيل مخزونه السلعي							
11	يتم الأخذ بعين الاعتبار حجم التدفقات النقدية لنشاط العميل							

ثالثاً - فيما يتعلق برأس مال العميل (الشركة) :

ت.ر	العبارة	أتفق كلياً	أتفق	أتفق إلى حد ما	محايد	لا أتفق إلى حد ما	لا أتفق	لا أتفق إطلاقاً
12	يتم التحقق من مدى ملاءة الموجودات الثابتة العميل							
13	يتم الاعتماد على معامل القيمة التصفوية للتحقق من مدى سرعة بيع الموجودات و تحويلها إلى نقد سائل لمواجهة التزامات العميل إذا أخفق في نشاطه							

14	يتم الكشف الميداني على مكان نشاط العميل للاطلاع على حجم موجوداته الثابتة و المتداولة						
15	يتم التحقق من المستندات القانونية المتعلقة بملكية الموجودات الثابتة للعميل						

رابعاً - فيما يتعلق بالضمانات المقدمة

ت.ر	العبارة	أتفق كلياً	أتفق	أتفق إلى حد ما	محايد	لا أتفق إلى حد ما	لا أتفق إطلاقاً
16	يتم التأكد من أن الضمان قابل للبيع أو التصفية						
17	يتم التأكد من أن الاحتفاظ بالضمان لا يشكل عبء أو تكلفة إضافية على البنك						
18	يتم التحقق من استخدام الضمانات التي لا تتقلب قيمتها تقلبات شديدة في قيمتها خلال فترة الائتمان						
19	يتم طلب كافة المستندات القانونية التي تؤكد حق البنك باستخدام الضمانات و تسهيلها لسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد						
20	يتم التحقق من كفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان مع الأرباح						

خامساً- فيما يتعلق بالظروف المحيطة

ت.ر	العبارة	أتفق كلياً	أتفق	أتفق إلى حد ما	محايد	لا أتفق إلى حد ما	لا أتفق إطلاقاً
21	يتم الأخذ بعين الاعتبار دورة الأعمال و الأنشطة الاقتصادية في المجتمع						
22	يتم الأخذ بعين الاعتبار التضخم الاقتصادي في المجتمع						
23	يتم الأخذ بعين الاعتبار الكساد الاقتصادي في المجتمع						
24	يتم الأخذ بعين الاعتبار تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية						
25	يتم الأخذ بعين الاعتبار الإطار التشريعي و القانوني الذي يعمل العميل في إطاره						
26	يتم الأخذ بعين الاعتبار الحصة السوقية لمنتجات (خدمات) العميل						
27	يتم الأخذ بعين الاعتبار دورة حياة المنتج (الخدمة) التي يقدمها العميل						
28	يتم الأخذ بعين الاعتبار حجم المنافسة على المنتج (الخدمة) في السوق						
29	يتم الأخذ بعين الاعتبار نوع منافذ توزيع منتجات العميل						
30	يتم الأخذ بعين الاعتبار حجم منافذ توزيع منتجات العميل						
31	يتم الأخذ بعين الاعتبار الانتشار الجغرافي لمنافذ توزيع						

							منتجات العميل
32							يتم الأخذ بعين الاعتبار قابلية السلعة (الخدمة) للتلف
33							يتم الأخذ بعين الاعتبار سعر السلعة (الخدمة) السائد في السوق
34							يتم الأخذ بعين الاعتبار حجم الطلب على السلعة (الخدمة) التي يقدمها العميل
35							يتم الأخذ بعين الاعتبار عدد المستهلكين في السوق لمنتجات العميل

سادساً – فيما يتعلق بالغرض من الائتمان

ت.ر	العبارة	أتفق كلياً	أتفق	أتفق إلى حد ما	محايد	لا أتفق إلى حد ما	لا أتفق	لا أتفق إطلاقاً
36	مصدر سداد الائتمان المطلوب هو الإيرادات المتولدة عن نشاط العميل							
37	يتم تحديد طريقة سداد الائتمان (شهري، ربع سنوي ...الخ) بما يتناسب مع طبيعة عمل العميل							
38	تختلف درجة الأهمية في دراسة طلب الائتمان حسب المبلغ المطلوب							
39	نوع الائتمان المطلوب متوافق مع مجال نشاط للعميل							
40	تختلف درجة الأهمية في دراسة طلب الائتمان حسب مدة السداد المطلوبة							

سابعاً – فيما يتعلق بإدارة العميل (الشركة)

ت.ر	العبارة	أتفق كلياً	أتفق	أتفق إلى حد ما	محايد	لا أتفق إلى حد ما	لا أتفق	لا أتفق إطلاقاً
41	يتم الاعتماد على معدل العائد على الموجودات لمعرفة مدى كفاءة العميل في توظيف موجوداته في العملية التشغيلية لنشاطه							
42	يؤخذ بعين الاعتبار مدى توافق معدل العائد على الموجودات مع متوسط المعدلات في النشاط المماثل.							
43	يتم الاعتماد على معدل دوران الموجودات لمعرفة مدى كفاءة العميل في توليد الإيرادات من موجوداته							
44	يتم الاعتماد على معدل العائد على العاملين لمعرفة مدى كفاءة استثماره للموارد البشرية العاملة لديه							
45	يؤخذ بعين الاعتبار مدى توافق معدل العائد على العاملين مع متوسط المعدلات في النشاط المماثل.							
46	يتم الاعتماد على معدل دوران حساب المدينين للتحقق من كفاءة العميل في تحصيل ديونه							
47	يؤخذ بعين الاعتبار مدى توافق معدل دوران حساب المدينين مع متوسط المعدلات في النشاط المماثل.							

							يتم الاعتماد على معدل نمو المبيعات لمعرفة مدى كفاءة إدارة البيع لدى العميل	48
							يؤخذ بعين الاعتبار مدى توافق معدل نمو المبيعات مع متوسط المعدلات في النشاط المماثل.	49

ثامناً – فيما يتعلق بالتوقع المستقبلي للعميل (الشركة)

ت.ر	العبارة	أتفق كلياً	أتفق	أتفق إلى حد ما	محايد	لا أتفق إلى حد ما	لا أتفق إطلاقاً
50	يتم الاعتماد على مؤشرات Z للتنبؤ بفشل نشاط العميل في المستقبل						
51	يتم الاعتماد على التحليل الرباعي SWOT للتنبؤ بوضع العميل في المستقبل						

مع الشكر الجزيل لاهتمامكم...